الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: التاريـــــخ

ميدان: العلوم الانسانية والاجتماعية.

تخصص: الوطن العربي المعاصر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

ـ حالة العراق ـ من 1990 الى 2003

من إعداد:

- يوسف بن صوشة
- زكريـــا بن صوشة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ابراهيم مرزقلال	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
الياس بن سديرة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
ابراهيم والي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019–2020

إهداء

إلى كل من يحمل في قلبه ذرة حب لنا نحن
يوسف و زكريا

إلى روح الوالدة الطاهرة ــ رحمها الله ـ

إلى روح حبيبتي وفلذة كبدي روميساء ــ رحمها الله ـ
نُهدي ثمرة هذا العمل .....
.....

شُكر و عرفان

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من اجل انجاز هذه الرسالة

و لو بدعوة خير

مقدمـــــــــــــة

الإحاطة بالموضوع:

شهدت منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة والعراق بصفة خاصة تغيرات عميقة حدثت في طبيعة العلاقات الدولية بعد 1990، وكان مصدر هذا التغير انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى عسكريا وسياسيا ، وبتراجع دور الاتحاد السوفياتي في النزاعات الاقليمية أصبح للولايات المتحدة الامريكية نفوذ لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الاوسط بما يخدم مصالحها الاقتصادية ، من اجل استنزاف النفط الذي هو عنصر مؤثرة في السياسة الدولية وموردا تتصارع عليه الدول خاصة في منطقة الشرق الاوسط باعتبارها اكبر خزان له وتميزها بموقع جغرافي مهم ، ومن اهم النزاعات الاقليمية التي لعبت فيها الولايات المتحدة الامريكية دورا هاما نجد أزمة الخليج الثانية بعد قيام العراق بغزو الكويت 1991 ،حيث استغلت هذا الوضع للعمل على زيادة تدخلها في المنطقة كوسيلة لبسط نفوذها على منطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط وعلى العراق بصفة خاصة ، تحت مبرر امتلاكه اسلحة الدمار الشامل و اصبح يشكل تهديدا لجيرانه وراعيا للإرهاب ، وهو ما انتهى الى الحر الامريكية على العراق 2003 .

وتعتبر الفترة الممتدة من 1990 الى 2003 محطة مهمة في تاريخ الشرق الاوسط عامة والعراق خاصة كونه شهد احتلال دولة عربية من طرف الولايات المتحدة الامريكية.

أسباب اختيار الموضوع:

لعل أهم أسباب اختيارنا لهذا للموضوع ما يلي :

1-الرغبة في دراسة هذا الموضوع من جانبه الاقتصادي وخاصة وانه تمت دراسته من قبل من جانبه التاريخي أو السياسي.

2-رغبتنا في الكشف عن أسباب الاهتمام الامريكي بمنطقة الشرق الاوسط عموما والعراق خصوصا.

3-الكشف عن الاهمية الاستراتيجية للعراق ومنطقة الشرق الاوسط خاصة مع ظهور النفط.

4- إبراز عنصر النفط كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية الامريكية بمنطقة الشرق الوسط.

5- الكشف عن المبررات المعلنة والخفية للاحتلال الامريكي للعراق.

6-متطلبات التخرج لنيل شهادة الماستر.

إشكالية البحث :

إن موضوع النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط حالة العراق من 1990 الى 2003 يكتسي أهمية بالغة يتطلب الدراسة والبحث فيه، إذ يطرح دور النفط في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الدراسة وكونه سببا في الحرب الامريكية على العراق 2003 وعليه فالإشكالية التي يمكن معالجتها في البحث هي :

~ هل يعتبر النفط هو المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط والعراق خاصة خلال الفترة ما بين 1990 و2003؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية والتي سنجيب عليها من خلال فصول الرسالة:

~ ماهي الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط؟

~ ما هو الدور الذي يلعبه النفط في السياسة الدولية؟

~ كيف تأثر منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي ؟

~ فيما تتمثل اهم المقومات والخصائص الاستراتيجية للشرق الأوسط والتي جعلت منه مركزا للصراع الغربي عليه ؟

~ ماهي عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية؟

~ فيما تتمثل امكانيات العراق النفطية التي جعلت منها مهمة استراتيجيا بالنسبة للو.م.أ؟

~ ماهو الدور الذي لعبه النفط في تغير السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق بعد 1990؟

~ ما أهداف التدخل العسكري الأمريكي في حرب الخليج الثانية واحتلاله للعراق 2003؟

~ ماهي مبررات الولايات المتحدة الأمريكية للحرب على العراق في 2003؟

خطة البحث :

قسمنا بحثنا الى :

مقدمة ، ثلاثة فصول ، وخاتمة ، بيبليوغرافية.

الفصل الأول: عنوناه باكتشاف النفط وتعاظم الاهمية الجيواستراتيجية للشرق الاوسط ، يندرج تحته ثلاث مباحث: المبحث الأول خصصناه للاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط والمراكز الكبرى لتواجده في العالم ،المبحث الثاني تطرقنا فيه الى الشرق الاوسط من حيث

المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية، المبحث الثالث عرضنا فيه الاهمية الاستراتيجية للشرق الاوسط والصراع الغربي على المنطقة.

الفصل الثاني: تحت عنوان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط، ويندرج تحته مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية اما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه الى اهمية نفط منطقة الشرق الاوسط في السياسة الخارجية الامريكية

الفصل الثاني: فكان موسوما بعنوان النفط كمحدد للسياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق1990-2003 يندرج تحته ثلاث مباحث : المبحث الأول تطرقنا فيه الى ثروة العراق النفطية المبحث الثاني خصصناه للسياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية 1990، المبحث الثالث فتناولنا فيه البعد النفطي للاحتلال الامريكي للعراق 2003.

وفي الأخير ختمنا البحث بخاتمة وهي عبارة عن إجابة عن إشكالية البحث.

المنهج المتبع :

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على سرد الوقائع ووصفها وسرد حقيقة السياسة الخارجية الامريكية ، وأسباب الاحتلال الامريكي للعراق 2003.

مصادر ومراجع البحث :

ولإثراء هذا الموضوع اعتمدنا على العديد من المصادر والمراجع لعل أهمها :

سيد فتحي احمد الخولي: اقتصاد النفط ، خديجة محجوب محمد صالح: النفط العربي كمحدد للسياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية ، شارل عيسوي:التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، شكاكطة عبد الكريم : النفط في العلاقات الدولية، محمد زباري مونس :الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية ، عبد العزيز محمد ربيع: صنع السياسة الأمريكية والعرب، شاهرإسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، محمد سميح عافية، أحمد عمران منصور، تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي، رائد رفيق الرحية : البعد النفطي لإستراتيجية الامن القومي الامريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط ، حافظ برجاس : الصراع الولي على النفط العربي.

صعوبات البحث :

وفي سياق انجازنا هذا البحث واجهتنا جملة من الصعوبات منها قلة المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع من جانبه الاقتصادي إذ ان غالبية المراجع والمصادر تتحدث عن الموضوع من جانبه التاريخي والسياسي وتغيب اثر السياسة الخارجية الامريكية على واقع اقتصاد الشرق الاوسط عموما والعراق خصوصا ، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا ايضا الاختلاف في المعلومات والإحصائيات من مرجع لآخر وكذا ذاتية بعض الكتاب واختلاف وجهات نظرهم في سرد الوقائع التاريخية.

الفصل الأول

المبحث الأول:

الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط والمراكز الكبرى لتواجده في العالم

المطب الأول– استكشاف النفط والتوزيع الجغرافي له في العالم:

1 نشأة واستكشاف النفط:بصوره عامه يطلق مصطلح النفط على جميع المواد الهايدروكربونية ، التي تتكون بصوره طبيعيه ، فهو عبارة عن مزيج من الهايدروكربونات التي تتكون بشكل رئيسي من الكربون، والهايدروجين ، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية ، وغير العضوية الأخرى . ويوجد في الطبيعة إما في الحالة الغازية (الغاز الطبيعي) ،أو السائلة (النفط) ، أو على شكل بخار في ظروف المكمن (المكثفات)[1].

اختلف العلماء حول تحديد أصل ونشأة النفط ، فهناك من يرى أن الهايدروجين ، والكربون اتحدا تحت ضغط وحرارة شديدين في أعماق بعيده تحت سطح الأرض وكونا نفط وغاز ، وهي ماتعرف بالنظرية اللاعضويه لنشأة النفط . أما النظرية العضوية – وهي مدعمه بدلائل جيولوجية – فترى أن النفط تكون نتيجة تفاعلات الكائنات الحية – حيوانية ونباتيه – البحرية المطمورة تحت طبقات متتالية من الطين لمده طويلة . ومن الشروط المهمة لتكوين البترول من المواد العضوية هو وجود بيئة بحريه ضحلة ، حيث المياه غنية بالكائنات الحيوانية والنباتية على اختلاف أنواعها ، وطمر تلك المواد العضوية بالوحل بعد موتها وترسبها في قاع البحر ، وعلى عمق الآلف الأقدام تحصل تفاعلات كيميائية ، علاوة على نشاط البكتريا اللاهوائيه ، ومن ثم يتم تحويل المواد العضوية إلى مواد هيدرو كربونيه بترولية[2].

يهدف الاستكشاف في العثور على الصخور الخازنة للبترول ، وتحديد التراكيب الجيولوجية التي يمكن أن تحتوي على التجمعات التجارية للبترول،وتنقسم مراحل الاستكشاف إلى مرحلتين:

1 ـ مرحلة ما قبل الحفر: وهي تشتمل على الأبحاث المستخدمة لتحديد موقع الحفر ، مثل المسح الجوي عن طريق تصوير المنطقة من الجو لالتقاط صورة للمنطقة ، ويتم وضع خريطة

---

1 د فتحي احمد الخولي:اقتصاد النفط، ط5 ، دار زهرات للنشر والتوزيع ، جدة، 1997 ، ص 92.

[2]خديجة محجوب محمد صالح: النفط العربي كمحدد للسياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، قسم العلوم السياسية ،الخرطوم،(د.ت) ،ص 23.

جيولوجيه توضح ملامح السطح الجيولوجية التي يمكن مشاهدتها من الجو. والمسح الجيوفيزيائي وهي طريقة لمسح التراكيب المخفية تحت سطح الأرض بعدة طرق مثل قياس الجاذبية الأرضية . هنالك أيضا المسح الجيولوجي عن طريق رسم جميع ظواهر الصخور في الوديان ، والجبال ، وعلى ضفاف الأنهار وتسجيل الخصائص الصخرية ، واخذ عينات صخرية لفحصها . والمسح الجيوكيميائي يكون عن طريق جمع المعلومات عن نوعية السوائل ، وحركتها في الأعماق ، وعلى سطح الأرض ، إضافة إلى دراسة خصائص الصخور . كذلك توجد طريقة وضع النماذج الرياضية للأحواض الترسبية وتستخدم كافة المعطيات الجيولوجية والجيوفيزيائية ، والتحاليل الكيميائية ، وغيرها من المعلومات لوضع نموذج رياضي ثلاثي الأبعاد للحوض الرسوبي ، يساعد في فهم الظروف الجيولوجية لتكوين البترول وتحديد طرق هجرته[1].

2 ـ **مرحلة الحفر** : فوجود البترول لا يثبته إلا الحفر . بعد أن يتم اكتشاف النفط وحفر الآبار ينقل النفط من آباره ويرسل إلى مراكز تجمعه ، التي تتكون في العادة من صهاريج تقع إلى القرب من محطات الضخ ، التي تضخ البترول إلى أنابيب كبيره . ويعتبر النفط من أكثر مصادر الطاقة سهوله من حيث النقل، فكونه ماده سائله يجعله يتميز على مختلف مصادر الطاقة ، حيث يمكن نقله بسهوله إما بواسطة الأنابيب ، أو بواسطة الناقلات (السفن البحرية)[2] ، وتعتبر الأنابيب من أفضل وسائل نقل البترول ؛ وذلك نتيجة لاختصار الوقت وهذا له أهمية في نقل البترول للأسواق البعيدة.

2 التوزيع الجغرافي للنفط في العالم :

الاحتياطي النفطي هو حجم الزيت الخام والغاز الطبيعي الذين لم يتم استخراجهما من باطن الأرض . أما المخزون النفطي فهو الكميات المخزونة من النفط لتحقيق أهداف تجاريه، مثل الحصول على مستويات أعلى من الأرباح ، والمضاربة بالنفط، وهو ما يسمى بالمخزون

[1] سراج حسن محمد ابوزيد : التحكم في عقود البترول ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 65.
[2] خديجة محجوب محمد صالح: مصدر سابق ،ص 25.

الشكل رقم (1-1) : التركيبة الهيدروكاربونية للنفط (البترول)

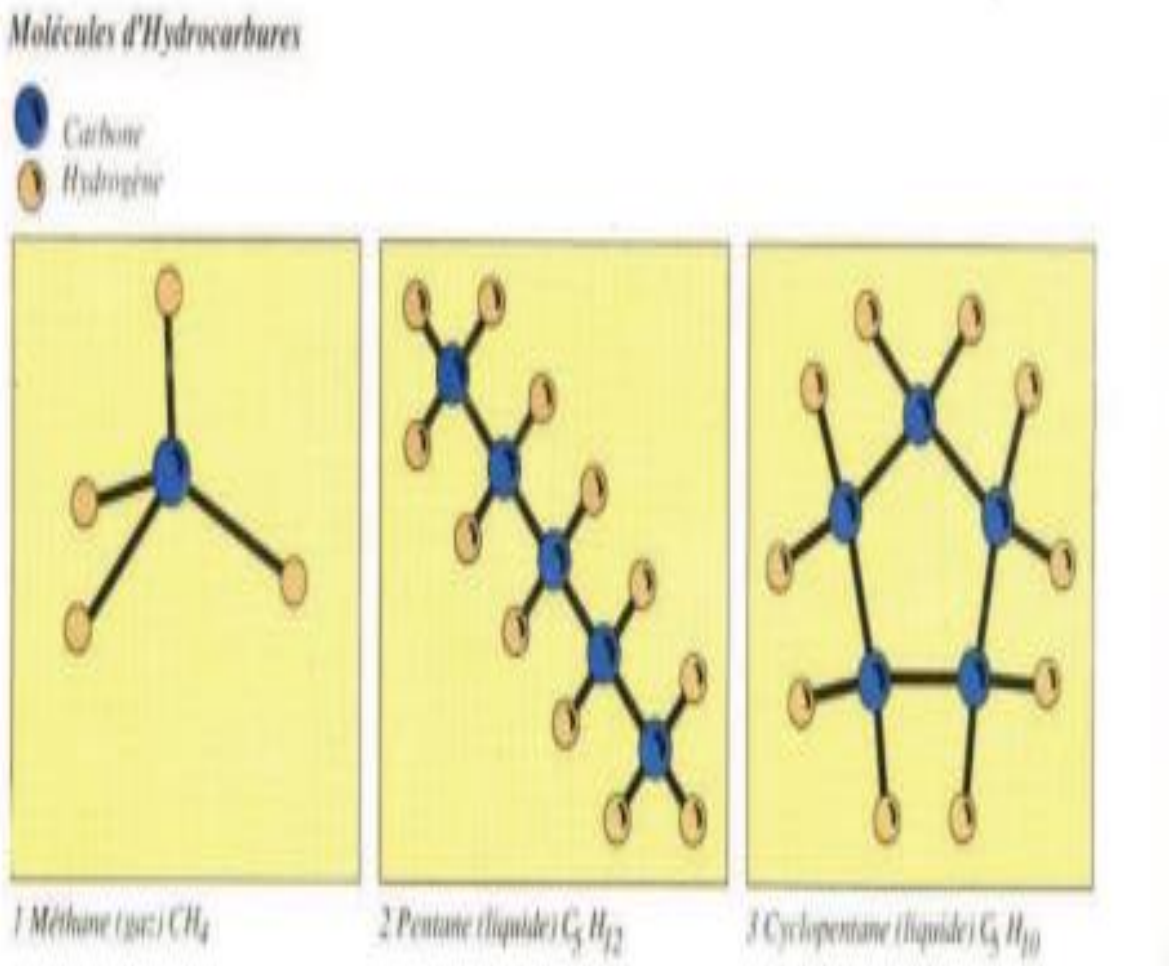

ميثان (غاز) بونتان (سائل) سيكلوبونتان (سائل)

المصدر:

Revue de Sonatrach – Faites connaissances avec les hydrocarbures – Direction Générale,1989 .p:6

التجاري . أما المخزون الاستراتيجي فهو الكميات المخزونة لتحقيق أهداف متعلقة بتامين وحماية الدولةمن التقلبات التي قد تحدث في الإمدادات النفطية ، بالإضافة إلى محاولة التأثير من جانب الدولالمستهلكة على ظروف عرض وطلب النفط لخفض سعره ،هنالك عدة مناطق في العالم تساهم بما تملكه من احتياطيات نفطية في الإنتاج النفط ي العالمي وهي:

أ/ الولايات المتحدة الأمريكية: حُفر أول بئر في الولايات المتحدة الامريكيه في بنسلفانيا في عام 1859م . كانت الولايات المتحدة منذ عام 1861م تستأثر بالنسبة العظمى من الإنتاج العالمي من النفط ، فقد بداء الإنتاج فيها غزيرة ويرجع ذلك للتقدم التقني والفني الذي حققته الولايات المتحدة في مجال إنتاج النفط ، حيث كانت أول دوله في العالم تستعمل وسائل الحفر الآلية.أشهر حقول البترول هي : حقول شرقي تكساس وهو أهم حقل في الولايات المتحدة إنتاجا ، وحقل لونغ بيتش بالقرب من لوس انجلوس ، ثم حقول شوفلتوم في أوكلاهوما ، وولينجتون في كاليفورنيا ويانس في تكساس[1].

ولقد ظلت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط في العالم حتى السبعينيات ، ففي تلك الفترة قل إنتاجها ، وتزايد استهلاكها من النفط لذا أصبحت من الدول المستوردة له .

ب/ منطقة الشرق الأوسط : من أكثر المناطق إنتاجا للبترول . ويتميز بترول المنطقة بخصائص تجعله يختلف عن بترول المناطق الأخرى من العالم ، فالنفط في تلك المنطقة يمتاز بقلة تكاليف إنتاجه، وطول فترة احتياطاته . تساهم الدول العربية بالنسبة الأكبر في إنتاج المنطقة ، وتعتمد معظم إلى دول الغربية على بترول المنطقة خاصة الولايات المتحدة ، واليابان ، ودول أوروبا الغربية .

ج/ الدول الأعضاء في منظمة الأوبك :تتكون من الدول العربية المنتجة للنفط ، ودول غير عربية أخرى أهمها فنزويلا .

د/ الدول الصناعية الأخرى :المكسيك ، تليها بريطانيا ، ثم الصين ، ثم كندا .

هـ . كومنولث الدول المستقلة من الاتحاد السوفيتي سابقا :منذ عام 1975م – 1991م كان

1 خديجة محجوب محمد صالح: مصدر سابق،ص 28.

الاتحاد السوفيتي يحتل المركز الأول في إنتاج النفط في العالم ([1]) بعد ذلك بدا الإنتاج يتناقص ؛ فتدهور الاقتصاد أنعكس على حقول النفط ، ولكن بالرغم منذلك نجد أن كومنولث الدول المستقلة تساهم بنسب لا يستهان بها في إنتاج النفط العالمي ، انظرالجدول التالي:

- **الجدول (01)الإنتاج والاحتياطي النفطي العالمي حتى بداية عام[2] 1999:**

الدول	الإنتاج	الاحتياطي
أمريكا الشمالية	%18	%7
الدول العربية	%28	%61
دول أوبك غير العربية	%14	%18
كمونويلث الدول المستقلة	%10	% 6
باقي دول العالم	%30	%8
الإجمالي	70349الف برميل /يوم	103506مليار برميل

بملاحظه الجدول نجد أن الدول العربية تملك اكبر احتياطي نفطي في العالم ، كما تساهم بنسب إنتاج عالية.

المطلب الثاني – خصائص النفط :يتميز النفط بعدة خصائص : –

أ/ يعتبر النفط مصدرة ناضبة يتناقص بكثافة استخدامه .

ب/ يتميز بكونه ماده إستراتيجية في الحرب ، والسلم تتأثر بالعوامل الاقتصادية ، والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دوليه ، وأهميه خاصة.

ج/ يتميز بتعدد مشتقاته حيث تبلغ 2600 منتج ، وقيل أيضا أنها تصل إلى 80الف منتج .

1 شارل عيسوي: التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ترجمة سعد رحمي ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1980 ، ص 122.

2الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهات أخرى : التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ابوظبي شركه أبو ظبي للطباعة والنشر ،سبتمبر 1999م ، ص 69.

د/ يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة ، حيث يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر .

هـ/ تتركز منابعه في الدول النامية .

من الملاحظ أن النفط يتفرد بكونه وقود ، وماده خام في آن واحد . فهو يستخدم كوقود في الصناعات ، وفي الاستخدامات المنزلية المختلفة ، كذلك فهو ماده خام لكثير من الصناعات البتر وكيميائيه . ايضأ نجد أن للبترول قابليه تنافسيه مع مصادر الطاقة الأخرى ، فتزداد أهمية النفط مقارنه بالفحم وذلك لسهولة نقله ، وتخزينه ، كما أن القوى الحرارية الكامنة فيه اكبر. يستخدم النفط كوقود للسفن والطائرات والدبابات ، وفي إنتاج المتفجرات...([1]) ،بالتالي نجد أن للنفط فوائد اقتصادية وعسكريه فقد أصبح من أهم عناصر قوة الدولة لذا يمكن اعتباره عاملا مؤثرا فيالسياسة الدولية .

المطلب الثالث– النفط في السياسة الدولية :السياسة الدولية هي عبارة عن مجمل التفاعلات التاريخية ، والاقتصادية ، والسياسية لعدد من الدول ، عبر مراحل زمنيه مختلفة تلعب فيها عوامل كثيرة دورا أساسيا ، أو ثانويحسب الظروف الموضوعية لكل حقبة زمنيه . فالصراع

في السياسة الدولية ، ولكن في مرحله زمنية معينه يكون هنالك عامل أهم من عامل آخر . ففي فترة الحرب الباردة كان لعامل الصراع العقائدي دورا مهما في السياسة الدولية .

رغم أهميةالنفط القصوى في السياسة الدولية المعاصرة ، ورغم بروزه في قمة الأحداث في السبعينات إلا انه لم ولن يكون العامل الوحيد في السياسة الدولية ، كما أنه يعتبر عامل أولي وأساسي لبعض الدول ولكن ليس لكل الدول ([2]).

لقد أصبحالنفط مرتبطة ارتباطا وثيقا بمخططات السياسة الدولية سوى كان ذلك بالنسبة للمستهلكين من الدول المتقدمة والدول النامية ، أو بالنسبة للمنتجين . بالنسبة للمستهلكين من الدول المتقدمة نجد انه لا تخلو سياسات تلك الدول من التركيز على كيفية السلوك السياسي في

1 خديجة محجوب محمد صالح : مصدر سابق ،ص 29.

2 شارل عيسوي:مصدر سابق ، ص 125.

مجال الحصول على النفط ، ويختلف هذا السلوك من دولة لأخرى تبعا لحجم احتياجاتها منه[1]، ووزنها وتأثيره في مجال العلاقات الدولية ، فالبعض يتبع الأسلوب الدبلوماسي والتبادل الاقتصادي والمالي ، والبعض الآخر يتبع أسلوب التهديد والوعيد والتلويح باستعمال القوه العسكرية ، أو العقوبات الاقتصادية.

ساهم النفط في زيادة المنافسة بين الدول الكبرى ، فبعد الحرب العالمية الأولى وفي مؤتمر لوزان عام 1922م الذي ضم الدول المنتصرة في الحرب تم تقسيم النفوذ فيما بين هذه الدول تقسيما يكاد يكون نفطي ، فقد كانت معظم الصراعات بين القوى الاستعمارية الأولى من اجل السيطرة على المواد الخام خاصة النفط . ظهرت هذه الصراعات النفطية بصوره كبيره في فترة الحرب العالمية الثانية ، وكان هنالك تنافس بريطاني أمريكي حول النفط في منطقة الشرق الأوسط . وقد سعت بعض الدول الاستعمارية الكبرى لممارسة شتى وسائل الضغط على حكومات الدول المنتجة في المنطقة للموافقة على منح شركاتها امتيازات استغلال البترول بالشروط التي تلائم مصلحة الشركات ، والحكومات التي تقف من ورائها ، وذلك مثل الضغط الذي باشرته الحكومة الإنجليزية على الحكومة العراقية ، والتهديد الذي لوحت به لفصل الموصل عن العراق ؛في سبيل منح الشركة التركية امتياز استغلال بترول العراق. استخدمت

الدول المنتجة النفط لتحقيق مجموعه من أهداف سياستها الخارجية ، فقد قامت الدول العربية في أكتوبر 1973م بحظر النفط ومنعه من الوصول إلى الدول التي تساند إسرائيل التي من بينها الولايات المتحدة[2]؛ وذلك بهدف التأثير على تلك الدول الإتباع سياسات تراعي الحقوق العربية . أيضا نجد أن العراق استخدم سيطرته على احتياطي نفطي كبير لدعم مركزه بين

الدول غير المنحازة، والوقوف بجانب القضية الفلسطينية ، أما السعودية فتتغير مستويات إنتاجها النفطي والتسعير تبعا لعدد من الأغراض ؛ منها محاولة السعودية استعادة زعامتها للدول المصدرة ، ولتسهيل التخلص من الركود المستورد من اقتصاديات الغرب ، وللحصول على دعم الولايات المتحدة لمصالحها السياسية والأمنية في الشرق الأوسط .

1عماد يوسف و اروى الصباغ : مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط،ط1 ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 1993 ، ص 69

2عبد المنعم عبد الوهاب :النفط بين السياسة والاقتصاد ،مؤسسة الوحد للنشر والتوزيع ، الكويت ،1977، ص89.

كذا نجد أن النفط من العوامل المؤثرة في مجريات السياسة الدولية ، وقد ساهم النفط في تعزيز التعاون بين الدول المنتجة لتنسيق سياساتها النفطية في إطار المنظمات النفطية .

المطلب الرابع – منظمة الأوبك(*OPEC) وتأثيرها في سوق النفط العالمي :

كانت الاحتكارات النفطية العالمية تسيطر على نفط الشرق الأوسط منذ اكتشافه ، وكانت لتلك السيطرة آثار سلبية عديدة ، أهمها: منح الدول المنتجة للنفط عوائد غير متناسبة مع القيمة الفعلية للثروات النفطية المستثمرة . ونجد أن تلك الاحتكارات العالمية كانت تسعى دائما إلى زيادة دخلها الناتج من بيعها للنفط ، لذلك سعت إلى زيادة كمية النفط المباع ، وذلك عن طريق خفض الأسعار فقد قامت الشركات الكبرى في فبراير 1959م بخفض أسعار البترول([1]) ، الأمر الذي جعل الدول المنتجة تفكر في التعاون فيما بينها لتحمي هذا المورد من تذبذبات الأسعار.

برزت فكرة إنشاء هيئة للبلدان المصدرة للبترول خلال المؤتمر العربي للنفط المنعقد في ابريل 1959م، وعندما قامت الشركات النفطية من جديد بتخفيض الأسعار المعلنة لا نفط في الشرق الأوسط قاد ذلك لاجتماع في بغداد حضره خمسه مصدرون اساسيون وهم: (السعودية – العراق – الكويت – إيران – فنزويلا)، وأسسوا منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في 15 سبتمبر 1960م، مقرها في بغداد العراق.

حددت المادة الثانية من دستور المنظمة أهدافها بما يلي:

أ/ تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء ، وتوحيدها وتقرير خير ما يصون مصالحها من وسائل.

ب/ تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية.

ج/ تخدم المنظمة مصالح الأقطار المنتجة، وضرورات حصول هذه البلدان على دخل مناسب

* تمثل هذه الاحرف الكلمات الاولى من اسم المنظمة بالإنجليزية وهي: organisation of pétroleumexportingcountries

[1] عبد المنعم عمارة: الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، ط1 ،مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، 1997، ص 77.

، كما تراعي إمداد البلدان المستهلكة بنفط منتظم ومقتصد . كما نجد أن من بين أهداف

المنظمة تنظيم معدلات الإنتاج ؛ من أجل دعم مستوى الأسعار ، وزيادة عائدات البترول للدول المنتجة لمنظمة الأوبك وزن وتأثير كبير في سوق النفط العالمي ، في أكثر من 75% من الاحتياطات النفطية المثبتة حاليا هي ضمن مناطق الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، معملاحظة انخفاض الإنتاج في الدول خارج أوبك ، فقد ذكر خبير سعودي أن الجيولوجيين قدروا انه تمت إضافة نحو بليون برميل عام 1990م إلى الاحتياطي العالمي المؤكد، وقد تركز معظمها في المنتجين الخمس الكبار في منطقة الخليج ضمن دول الأوبك وهم : (السعودية – الكويت – الإمارات – العراق – إيران) هذا بالإضافة إلى فنزويلا ، ولم تحدث إضافة مخزون مماثل من النفط خارج الأوبك[1].

1- إنشاء منظمة الأوبك:

تعتبر النظرية الليبرالية أن ظهور الحركات التجارية، تزامن مع رحلات البحث عن المعادن النفيسة في أوربا ومختلف أنحاء العالم، وتسهيلا منها الحصول على هذه المعادن والموارد الإستراتيجية الأخرى عملت شركات الأعمال و الدول إلى إرساء علاقات تعاون فيما بينها، والتي توجت في غالب الأحيان بإنشاء تكتلات اقتصادية، جهوية أو دولية.

ففي مجال الصناعة النفطية ونظرا لندرة التوزيع الجغرافي لمادة النفط على كامل الكرة الأرضية لجأت الدول والشركات إلى إنشاء منظمات عالمية، احتكرت لنفسها تسيير و مراقبة تكرير، إنتاج و توزيع النفط خلال فترة استعمار كانت قصيرة بالنسبة لهذه الشركات، ولكنها طويلة بالنسبة للدول المنتجة للنفط، و التي تعرضت لمختلف أساليب الاحتكار والاستغلال لثرواتها من طرق هذه الشركاتوأمام هذا الاستغلال المباشر – الغير شرعي – لنفط هذه الدول، كان رد فعل هذه الأخيرة أن أنشأت هي الأخرى تكتل أو منظمة الأوبك في 10 سبتمبر 1960[2].

وقد تمكنت هذه المنظمة من إحداث تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك في

---

[1]مانع سعيد العتيبة: الأوبك والصناعة البترولية مطابع التجارة والصناعة، ط2، بيروت، 1974، ص74.

[2]شكاكطة عبد الكريم : النفط في العلاقات الدولية ، دراسة حالة منظمة الاوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008، ص 32.

اتجاه توزيع اعدل للثروة بين الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية المستهلكة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى ظروف و عوامل نشأة الأوبك، أهداف ومبادئ هذه المنظمة، العضوية داخلها، وأخيرا ندرس الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك[1] .

2 –**أهداف ومبادئ الأوبك:** حددت منظمة الأوبك أهدافها ومبادئها على النحو الآتي :

أ – الأهداف: وتتمثل فيما يلي:

1– المحافظة على الأسعار الثابتة للنفط بعيدة عن كل تذبذب لا ضرورة له.

2– تحديد الإنتاج للمحافظة على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

3– اتخاذ موقف جماعي حيال الشركات المنتجة للنفط، و ذلك من خلال تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، وذلك بغية توفير أفضل السبل لحماية مصالحها مجتمعة أو بصفة انفرادية.

4– إتباع إستراتيجية تمكن من الاستفادة بعائدات النفط في تنمية اقتصاديات الدول المنظمة.

ب – مبادئ المنظمة: اعتمدت المنظمة على مجموعة من المبادئ ذكرت على شكل مواد قانونية في دستورها وتحد منها: المادة 03: تعمل المنظمة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها وعلى الإخلاص بالتزاما تم وفقا للقانون الأساسي للمنظمة.

المادة 05: اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية .

المادة 08: إذ نجد في الفقرات منها: – لا يمكن للدول الأعضاء الانسحاب من المنظمة، إلا بإخطار مسبق تقدمه للمؤتمر ، ويدخل ذلك الإشعار حيز التنفيذ في رزنامة السنة المقبلة، على أن يكون قد استوفي كل مستحقات المالية الخاصة بالعضوية[2].

المادة 12: أ– يعقد المؤتمر دورتين عاديتين في السنة، ويمكن لدولة عضوه، المطالبة بعقد دورة استثنائية

عن طريق إشعار الأمانة والرئيس بموافقة الأغلبية البسيطة من الأعضاء.

ب– تلتزم كل دولة عضو على أن تمثل في كل المؤتمرات ولذا فان نصاب 3/4% من الدول

[1] د. محمد مغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط دار الطليعة، ط1، بيروت، 1973، ص 22

[2] مانع سعيد العتيبة: مصدر سابق ، ص76.

ضرورة الانعقاد المؤتمر.

ج- لكل دولة عضو صوت واحد وكل قرارات المؤتمر تؤخذ بالإجماع ما عدا تلك الخاصة بالقضايا الإجرائية، وتصبح القرارات سارية بعد 30 يوما من انتهاء الاجتماع.

المادة 13: ينعقد المؤتمر في مقر المنظمة كما يمكن أن ينعقد في أية دولة عضو.

كما سطرت منظمة الأوبك في مؤتمرها التأسيسي في 1960 مجموعة من القرارات هي بمثابة النظام الأساسي لها، واهم ما جاء من قرارات المؤتمر، القرار رقم 1-7 الذي ينص على :

1- الأعضاء لا يمكن أن يظلوا مكتوفي الأيدي إزاء الموقف الذي اتخذته الشركات النفطية في تنفيذ تعديلات الأسعار[1].

2- أن يطلب الأعضاء من الشركات المحافظة على ثبات الأسعار، وإبعادها على التذبذب الغير لازم.

3- إذا ما فرضت أي عقوبات من قبل أي شركة ذات مصلحة ضد واحد أو أكثر من البلدان الأعضاء، بصورة مباشرة أو غير مباشرة - نتيجة لتطبيق أي قرار جماعي يتخذه المؤتمر - فلا يحق لأي عضو آخر أن يقبل عروض من تلك الشركات بمعاملة أفضل.

3- تأثير منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي:

إن النفط هو احد أساسيات الصراع بين القوى الكبرى، بل نظرا لأهميته استغل في كثير من الأحيان من طرف الدول الاستعمارية كورقة رابحة في المفاوضات، خاصة عندما تسير الشركات الاحتكارية في ظل تحقيق المصالح البراغماتية لدولها المركزية.

إن نشأة الأوبك في بداية رد الفعل ضد سياسات الاحتكار التي كانت تمارسها الشركات والدول الكبرى على الصناعة النفطية العالمية لم يكن لها أي اعتبار. ولكن سرعان ما أثبتت منظمة الأوبك وجودها على الصعيد الدولي.

[1] شكاكطة عبد الكريم : مصدر سابق ، ص 48.

ويمكن أن نميز ثلاث مراحل في تطور عمل هذا التنظيم هي:

1-**المرحلة الأولى:** وكانت مرحلة الدراسة والتدبر في الإستراتيجية التي يمكن إتباعها لغل يد الشركات الاحتكارية عن تسيير وتوجيه صناعة النفط، ولجأت دول المنظمة إلى تنفيق الريع أي: خصم 12.5 سنتا من سعر البرميل الواحد، وهذا كضريبة عن مادة النفط القابلة للنضوب والتحرك نحو إرساء فئات ضرائبية متماثلة كالضريبة التي تفرض على الإنتاج أو النشاط بسبب ممارسته على تراب دول الأوبك... الخ.

2- **المرحلة الثانية:** وهي محاولة التدرج في بسط السيادة على الثروات، إذ لجأت المنظمة إلى سياسة المشاركة في عقود الامتياز، حيث وصلت نسبة المشاركة إلى 60% .

3. **المرحلة الثالثة:** حيث رسمت المنظمة لنفسها سياسة عامة مكنتها من السيطرة الكاملة (أو الجزئية) على ثرواتها ، وذلك من خلال الاعتماد على قاعدة "تغير الظروف والأوضاع"، باعتبار أن عقود الامتياز التي منحت في الماضي لشركات النفط العالمية تحت ضغط الاستعمار التقليدي، يجب أن تلغى أمام المتطلبات الجديدة التي تقتضيها اقتصاديات دول الأوبك، وانتهت المرحلة بسلسلة من التأميمات كمارأينا.

إن نشاط منظمة الأوبك لم يتوقف عند هذا الحد، بل استمرت المنظمة في توحيد سياسات دولها الأعضاء في مجال المحافظة على أسعار النفط[1]، الإنتاج و بالتالي استغلال العائدات المالية لتحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثاني :الشرق الأوسط المقومات الطبيعية والاقتصادية:

تحظى منطقة الشرق الأوسط بمكانة مهمة في العالم من خلال موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط قارات العالم القديم (آسيا و إفريقيا وأوربا) إذ تحتل مساحة تزيد على مساحة الإتحاد الروسي مما أدى إلى تنوع في ظروفها المناخية والطبيعية والحياتية.

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على ثروات مهمة أبرزها النفط الذي يشكل (68%) من الاحتياطي العالمي وهذا ما جعلها تتحكم في الإنتاج العالمي في القرن الحادي والعشرين، كما تحتوي على (49%) من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي فضلا عن مجموعة من

1 شكاكطة عبد الكريم :مصدر سابق ، ص 49.

المعادن الفلزية مثل الفوسفات والحديد والنحاس والبوتاسيوم والكبريت وغيرها، وتتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة فأراضيها لها سواحل تطل على المحيط الهندي والأطلسي و البحار المتوسط، والبحر الأحمر ، والبحر الأسود ، وبحر قزوين، كما تشرف على مجموعة من الخلجان منها الخليج العربي وغمان وعدن والعقبة والسويس فضلا عن تحكمه بمجموعة من المضايق التي تعتبر حلقات تحكم إستراتيجية عالمية مثل مضيق هرمز وباب المندب ومضايق تيران فضلا عن قناةالسويس، والشرق الأوسط هو موطن الحضارات الإنسانية القديمة مثل حضارة وادي النيل ووادي الرافدين وحضارة اليمن وحضارات بلاد الشام[1] .

لقد ورثت شعوب الشرق الأوسط هذه الأمجاد الحضارية التي صقلتها الديانة الإسلامية وغرست مبادئها وقيمها الأخلاقية في نفوس أبنائها البالغ عددهم (576) مليون نسمة في عام2010، ينتمون إلى عدة قوميات وأديانمن بينها الإسلام ، إذ أن هذه الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط ولما تحمله من ثوابت أسلامية وعربية اعتبرتها الدول الغربية هدفا إستراتيجية استعمارية يقوم على نهب خيراتها والحيلولة دون سيطرة دولة قوية عليها سواء كانت أسلامية أم عربية يمكن أن تقف في وجه التطلعات الاستعمارية ومشاريعها التي تدعي فيها بناء مجتمع معرفي وتحسين الفرص الاقتصادية وتغيير أنظمة الحكم الاستبدادية وتحت مسميات الشرق الأوسط الكبير والعولمة) التي تسعى إلى غرس القيم الغربية وزيادة استغلال شعوب المنطقة سياسيا واقتصاديا وتسخيرها لمصلحتها.

تهدف الدراسة لإبراز أهمية المنطقة الجغرافية والجيوستراتيجية من وجهة نظر الجغرافية السياسية وكذلك بيان أهم الدوافع والأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تهتم بها وتضعها في إستراتيجياتها الكونية منذ أكثر من نصف قرن مع التركيز على إستراتيجيتها بعد الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001) وما تبعها من احتلالي أفغانستان والعراق تحت ذريعة مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن القومي الأمريكي[2].

[1]محمد زباري مونس : الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة آداب البصرة ، العدد 68 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2014 ، ص296.

[2]محمد زباري مونس : مصدر سابق ، ص297.

المطلب الأول– الشرق الأوسط المفهوم والأهمية:

يرجع أصل تسمية الشرق الأوسط إلى الدول الاستعمارية وهو تعبير أطلقته الوصف المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول وشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، وتمتد إلى الخليج العربي، يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية. سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية، وهناك عدة تسميات تشير إلى نفس المعنى الإقليمي ولكن لفترات ودواع مختلفة نذكر منها[1]

1. الشرق القديم أو(الأقدم) : لقد أستخدم علماء الآثار والحضارة هذا المصطلح للدلالة إلى المنطقة التي نشأت فيها أولى حضارات الأرض أو ما تسمى بالعالم القديم، وهي المنطقة الممتدة من مصر والعراق وبلاد الأناضول و إيران غربا.

2. الشرق الأدنى : وهو مصطلح أستعمله البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على السلطنة العثمانية، بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وطرابلس الغرب، وقد قسمت الخارجية الأمريكية، شؤون الشرق الأدنى على مكتبين : الأول خاص بتركيا واليونان وإيران والثاني خاص بالدول العربية، واستخدمت الهيئات الرسمية وغير الرسمية في ألمانيا مصطلح الشرق الأدنى أيضا، للدلالة على الإقليم الممتد من بحر قزوين والقوقاز والبحر الأسود في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب بحيث تشمل الدول الممتدة من إيران وتركيا في الشمال إلى دول جنوب الجزيرة العربية والسودان في الجنوب، والمنطقة الممتدة من إيران في الشرق إلى ليبيا في الغرب، وأطلق الألمان مصطلح الشرق الأوسط على إقليم مختلفتماما، فقد شمل أفغانستان وباكستان والهند وبنغلادش وبورما ونيبال وسيرلانكا، هذا حسب التقسيم الألماني لمنطقة الشرق الأدنى.

3. الشرق الأقصى :

[1] جهاد مجيد محي الدين :أهمية الشرق الأوسط والمصالح الاستراتيجية الغربية في المنطقة، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، 1973 ، ص 15.

ويشير مصطلح الشرق الأقصى للدلالة على منطقة شرق أسيا وهي الصين واليابان والهند والكوريتان ومعظم دول شرق أسيا، حيث أطلقت تسميات الشرق الأوسط من قبل الاستراتيجيين والعسكريين الأوربيين بالنسبة لقربها أو بعدها عن أوروبا[1].

4. الشرق الأوسط :

لقد اتفقت أغلب الكتابات الانكليزية والفرنسية والعربية في الأمم المتحدة على إطلاق تسمية الشرق الأوسط كبديل للمصطلحات السابقة، وللإشارة إلى المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى اليمن جنوبا، ومن ليبيا غربا إلي إيران شرقا، ويرتبط ظهور مفهوم الشرق الأوسط وانتشاره بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي، حيث استخدم هذا التعبير أول مرة عام 1902م بواسطة ضابط بحري أمريكي هو (الفريد ماهان) صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وتطور استخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكده، فأنشأ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط وذاع هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح[2].

ولعل ابرز المقومات الرئيسة التي يتسم بها هذا الإقليم من النواحي الطبيعية والديمغرافية هي :

1. المناخ الجاف أو شبه الجاف الذي يسيطر على المنطقة،وله أثار واضحة على أنماط الزراعة ومحاصيلها ووسائلها.

2.عمران كثيف حول الأنهار والمستنقعات المائية، وعلى طول الأنهار.

3. انتشار الحضارة العربية الإسلامية في معظم هذه المنطقة.

ويرى بعض الباحثين أن الشرق الأوسط يشمل الدول العربية في آسيا فضلا عن مصر وليبيا والسودان وتركيا وافغانستان ، وبعد المشاريع الأمريكية التي طرحت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مثل الشرق الاوسط الكبير والشرق الاوسط الجديد وأصبح يشمل الدول العربية في آسيا وإفريقيا و كل من إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وفلسطين . ينظر (خريطة رقم 1) وهذا المصطلح الذي أطلقه الغرب هو اصطلاح (سياسي. استراتيجي) فضلا عنه جغرافي، إذ أنه محاولة لمحو أسم الوطن العربي والذي يعتبر إقليميا متماسكا من المحيط الأطلسي غربا وحتى الخليج العربي شرقا وزرع الكيان الصهيوني في فلسطين لفصل الأقطار العربية في

[1]جهاد مجيد محي الدين:مصدر سابق ، ص 16.

[2]نعيم الطاهر: الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، عمان – الأردن، 2007،ص97.

المشرق العربي برا عن أقطار المغرب العربي والحيلولة دون إقامة دولة عربية تمتلك مقومات القوة لوطن يسيطر على حلقات التحكم الإستراتيجية في العالم إضافة إلى إمكاناته الاقتصادية والبشرية وموقعه الفريد الذي من أستطاع أن يسيطر عليه أن يحكم العالم وهذا ما نادت به النظريات الجيوبولتيكية منذ القرن التاسع عشر . كل هذه الأهمية دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي إلى وضع إستراتيجية جديدة للهيمنة على هذه المنطقة التي تعتبرها مجالها الحيوي دون منازع لأن التحكم بها يجعلها سيدة العالم والمتحكمة بمقدراته[1].

الخصائص الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط :

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بخصائص جغرافية مهمة ميزتها عن غيرها من مناطق العالم اذا جعلتها محط أنظار الدول الكبرى قديمها وحديثها ومن أهم تلك الخصائص :

أ- الملامح المكانية وتتضمن :

1. الموقع: ويقصد به إشراف الدولة أو الإقليم على البحار ومدى قربها من الأسواق العالمية ويمكنالتعبيرعن الموقع بعدة طرق منها :

أ- الموقع الفلكي: تقع منطقة الدراسة بين خطي طول(70°)شرقا- (17°)غربا وبين دائرة عرض (2°)جنوب خط الاستواء و(40°)شمالا هذا الامتداد المساحي من الشرق إلى الغرب منحها صفة العمق الجغرافي الاستراتيجي والدفاع في العمق ومنحها الامتداد بين دوائر عرض كثيرة تمتد من المنطقة الاستوائية جنوبا إلى المنطقة المعتدلة الشمالية ومن ثم صفة التنوع المناخيالذي أدى إلى التنوع في البيئات مما يكسبها الاكتفاء الذاتي للمنتجات وصفة التكامل الاقتصادي من وجهة نظر الجغرافية السياسية وهذا يعطيها قوة سياسية أثناء تعرضها للعدوان الخارجي خاصة وأن منطقة الدراسة تتمتع بمصالح وروابط تاريخية وحضارية مشتركة تعد مقومات قوة إذا ما وظفت بشكل ايجابي وسليم لخدمة شعوبها.

[1]جهاد مجيد محي الدين:مصدر سابق ، ص 17.

خريطة 01: الشرق الأوسط

تاريخ الدخول للموقع:2020/08/12 على الساعة 10:32/http://ar.wikipedia.org/wiki

ب- الموقع بالنسبة لليابس والماء:

تقع منطقة الدراسة في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا و الشمال الشرقي من قارة إفريقيا وبذلك فهي تشمل امتداد يقع في ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوربا حيث تشمل كل من إيران وباكستان وأفغانستان وتركيا (آسيا وأوربا) إضافة إلى الدول العربية في الجانب الآسيوي من الوطن العربي والدول العربية في شمال شرق إفريقيا[1].

إن هذا الموقع منح المنطقة أهمية إستراتيجية إذ تقع في ملتقى القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوربا، وبالتالي فهي تمثل جسرا بريا يربط بينهما ما كان له بالغ الأثر على السياسة العالمية ومبدأ توازن القوى بين الكتلتين الشرقية والغربية أثناء الحرب الباردة إضافة إلى أن الموقع قد جعل من معظم شبكات المواصلات اللاسلكية والبحرية والجوية تتجمع فيها ، فضلا عن امتلاك المنطقة لقناة السويس التي أوصلت الشرق بالغرب وقللت من المسافة المقطوعة حول رأس الرجاء الصالح إلى أوربا من (13437) ميلا بحريا إلى (3488) ميل بحري ([2]) . وقد منحت هذه المساحة الممتدة من جنوب غرب آسيا شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا سواحل طويلة تمتد على مساحات مائية مهمة كالمحيط الهندي وأذرعه المائية المتوغلة داخل اليابس الآسيوي والإفريقي كالخليج العربي والبحر العربي والبحر الأحمر فضلا عن بحر قزوين والبحر الأسود. ينظر (الجدول رقم 2)

[1] جهاد مجيد محي الدين : مصدر سابق ، ص 17.

[2] صباح محمود محمد : جيو بولتيكية البحر المتوسط ، عمان ،1988 ، ص 36

جدول (2) طول سواحل منطقة الدراسة[1]:

الرقم	الإقليم أو الدولة	طول الساحل /كم	المحيط أو البحر الذي يشرف عليه
1	الوطن العربي	17.200	المحيط الأطلسي 2800 المحيط الهندي 2000 البحر المتوسط 5200 البحر الأحمر 2200 خليج عمان والبحر العربي 3200 الخليج العربي 1800
2	تركيا	3446	البحر الأسود والبحر المتوسط
3	باكستان	1100	البحر العربي
4	إيران	1800	الخليج العربي وخليج عُمان
المجموع		23.546 ألف كم	

كما تشرف المنطقة على البحر المتوسط الذي يربط سواحل القارات القديمة الثلاث أسيا وإفريقيا وأوربا فضلا عن أشرافها على بحر قزوين والبحر الأسود ، و هذا الموقع البحري جعلها هدفا استراتيجيا للدول البرية (الاتحاد السوفيتي) إذ كان يرغب في الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي وبين القوة البحرية الأوربية للسيطرة على أهم الحلقات الإستراتيجية التي يمتلكها الموقع كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس ومضيق جبل طارق وقد عبر عن ذلك (أيزنهاور) الرئيس الأمريكي الأسبق عن أهمية هذه المنطقة بقوله [لا منظمة حلف شمال الأطلسي بنظامها العسكري ولا استراتيجيتها يمكنها الاستهانة بهذه المنطقة ولا توجد منطقة بالعالم تفوق الشرق الأوسط في الأهمية الاستراتيجية] ([2])لذا طلب من الولايات المتحدة في حينها أن تستثمر جميع وسائلها وقواتها للحصول على صداقة حكومات دول هذه المنطقة إلى جانب الغرب وهذا ما تنادي به الإدارةالأمريكية المعاصرة سواء أكانت بالصداقة أو بالقوة العسكرية لتغير الخارطة السياسية والجغرافية للمنطقة.

[1]جهاد مجيد محي الدين : مصدر سابق ، ص 18.

[2]مهدي فليح ناصر : إيران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة البصرة، 2000، ص11.

2- المساحة :

تعتبر مساحة الدولة أو الإقليم من المعايير المهمة للقوة والأهمية ، فالمساحة الواسعة تعني شمول مقادير أكبر من الموارد الطبيعية كما تسمح باستقطاب أكبر للسكان وتبلغ مساحة منطقة الدراسة حوالي (17,878) مليون كم2 (الجدول 3) وتمتد من أفغانستان وباكستان وإيران شرقا وحتى سواحل المحيط الأطلسي غربا ومن البحر المتوسط شمالا إلى البحر العربي وسواحل المحيط الهندي وإفريقيا جنوب الصحراء جنوبا ، وأن هذه المساحة الشاسعة تفوق مساحة الاتحاد السوفيتي وقد وفرت تلك المساحة ميزة الدفاع في العمق (Defence in depth) من وجهة النظر الجيوبولتيكية فضلا عن تعدد الثروات الطبيعية والبشرية رغم أن معظمها ذات طبيعة صحراوية قليلة السكان[1].

جدول (3)- مساحة وعدد سكان منطقة الدراسة[2]:

الدولة	المساحة بالآلف	حجم السكان/ مليون نسمة
الوطن العربي	14 مليون	300
باكستان	803	115
أفغانستان	647	68
إيران	1648	70
تركيا	780	70
المجموع	17,878	576

ب-المقومات الاقتصادية والبشرية: تتمتع منطقة الشرق الأوسط بوجود مقومات اقتصادية عديدة،إذ تمتلك أكبر احتياطي للنفط في العالم والذي بلغ (734 مليار برميل) وهذا يعادل3/4

[1]محمد زباري مونس : مصدر سابق ، ص296.

[2]الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، 2010 ص 239.

الاحتياطي العالمي (احتياطي دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى وإيران) بينما بلغ الإنتاج اليوميبحدود(20 مليون برميل يوميا)([1]) ومن مميزات النفط المنتج في منطقة الشرق الأوسط هو انخفاض تكاليف الإنتاج للبرميل الواحد مقارنة بالنفط العالمي** فضلا عن إن إنتاج آبار المنطقة يفوق إنتاج آبار الولايات المتحدة وأن قرب مكامن النفط من سطح الأرض وقرب منطقة الشرق الأوسط من الأسواق العالمية في أوربا وشرق آسيا وباستخدام النقل البحري الرخيص قد ساعد على خفض تكاليف البرميل المنتج مقارنة بإنتاج دول العالم الأخرى كما تمتلك المنطقة أيضا الغازالطبيعي الذي يعتبر المصدر الثاني للطاقة وهو أما أن يكون مصاحبا للنفط أو بآبار منفصلة وبالنظر لما يتميز به من نظافة استخدامه إذ لا يترك شوائب بعد استعماله تلوث البيئة مقارنة بالنفط والوقود النووي والفحم ويبلغ احتياطي المنطقة منه بحدود 49.7% من الاحتياطي العالمي([2]).

وإضافة إلى النفط والغاز الطبيعي توجد معادن فلزية متعددة منها الحديد والنحاس والبوتاس وفي مناطق متعددة من الوطن العربي ودول الجوار الأخرى من منطقة الشرق الأوسط وهناك خصائص طبيعية أخرى تعتبر مصادر بديلة للطاقة وهي الطاقة الشمسية والتي تتمتع بها منطقة الدراسة لوقوعها في المناطق المدارية وشبه المدارية والتي تمتاز بطول مدة السطوع الشمسي مما يشجععلى التوسع في استثمار تلك الطاقة مستقبلا إذ تبلغ كمية الإشعاع الشمسي (200–220 سعرة حرارية / سم) وهو أعلى معدل أشعاع شمسي في العالم ([3]) فضلا عن صفاء السماء الذي ساعد على سهولة النقل الجوي وبالرغم مما تمتلكه هذه المنطقة من مقومات اقتصاديةوخاصة المعدنية منها الإ إنها تعاني من عجز غذائي وخاصة البلدان التي تعاني من قلة الموارد المائية وزيادة أعداد السكان نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي بعد اكتشاف النفط فيها وأن العجز الغذائي يزداد بتزايد السكان وخاصة المنتجات الاستراتيجية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية وهذه محاصيل تستوردها معظم دول المنطقة من الأسواق العالمية مما يهدد الأمن الغذائي ومن ثم الأمن القومي لها.

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك : تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون،2010 ،ص 128.

[2] مصدر نفسه: ص 129.

[3] رضا عبد الجبار الشمري:البيئةالطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي والاستراتيجية المطلوبة ، الطبعة 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، 2001 ، ص100.

أما بالنسبة إلى المقومات البشرية فتعتبر المنطقة من المناطق التي يرتفع فيها معدل نمو السكان إذ يبلغ (3%) وهو بهذا يزيد على معدل نمو السكان العالمي والبالغ (2%) إذ يبلغ حجم السكان (576) مليون نسمة منها (300) مليون نسمة سكان الوطن العربي حسب تقديرات عام 2005 ([1]).

يعتبر السكان من المقومات الرئيسة التي تساعد على قوة الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية من خلال توفير الأيدي العاملة التي تساهم في التنمية الاقتصادية خاصة إذا استثمرت الموارد البشرية من قبل الدولة عن طريق تنمية وتهيئة الأيدي العاملة المتعلمة ومن جهة أخرى فإنالقوة البشرية لها دور كبير في توفير الأمن وحماية الدولة من الاعتداء الخارجي وهذا يمثل قوة ردع تساعد على استقرار الدولة أو الإقليم، غير أن التنوع الأثني يؤدي إلى ضعف الدولة خاصة إذا ما استغلت تلك الحالة من قبل قوى خارجية ، وهذا ما تعاني منه منطقة الشرق الأوسط باعتبارها بوتقة انصهرت بها كافة الديانات السماوية اليهودية والمسيحية والإسلام فضلا عن التعدد القومي الذي يتمثل بالقومية العربية والفارسية والتركية والأوزبك والبلوش والأكراد الخ ([2]). أن التعدد هذا يعتبر نقطة ضعف جيوبولتيكية أدت إلى نزاعات واضطرابات متعددة في المنطقة ولازالت تستغلها القوى الخارجية من أجل تمرير سياستها للضغط على جهة دون أخرى

[1] صبري فارس الهيتي: العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبولوتيكية ، عمان ، الاردن ،2005، ص 113

[2] مصدر نفسه ،ص119.

- **المبحث الثالث:**

- الاهمية الاستراتيجية للشرق الاوسط والصراع الغربي على المنطقة

المطلب الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط:

أ- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:

للشرق الأوسط أهمية جيوبوليتكية، فهو يقع في موقع متوسط من العالم، فهي ملتقى القارات الثلاث: أوروبا، أسيا، و إفريقيا،يشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات تتمثل في بحرقزوين،البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، و المحيط الهندي، كما يحتوي على العدد من الأنهار مثل النيل، الفرات، دجلة، و نهر الأردن، كما يتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية و هيقناة السويس1، مضائق البوسفور، الدردنيل، باب المندب، مضيق هرمز، تقع المنطقة في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا و المنطقة المعتدلة الباردة شمالا.

1- الأهمية الاستراتيجيةو العسكرية:

أ- للشرق الأوسط اتساع مكاني مما يمكن من نشر القواعد العسكرية، للتأمين ضد أخطار العدوان، كما أن طبيعة التربة توفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في الأنواع المختلفة من ميادين القتال.

ب- القوة البشرية الهائلة ، التي يمكن استخدامها في العمليات العسكرية.

ج- صلاحية أجواء و مياه المنطقة و الطيران للملاحة طوال العام.

د- توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية، مثل صناعة الأسلحة.

هـ تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية2.

ب- الأهمية الاقتصادية:

أ- المكانة الاقتصادية: كانت الأهمية الاقتصادية لمنطلقة الشرق الأوسط تقاس حتى بداية

---

[1] خديجةمحجوب محمد صالح:مصدر سابق ، ص14.

2- مصدر نفسه، ص 15.

القرن 20 بمدى أهمية موقعه المتوسط و تحكمه في طرق المواصلات و التجارة الدولية، غير أنه في عام 1907م تم اكتشاف البترول في إيران، و مع تزايد اعتماد الدول الكبرى الصناعة على البترول، تزايد اهتمامها بشؤون المنطقة، و ازداد ارتباط مصالحها بالمنطقة، و بدأت الصراع بينها حول السيطرة على آبار البترول في الشرق الأوسط[1].

بذلك استهدفت الولايات ضمان استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط إليها و إلى حلفائها، الملولة دون وقوعه في قبضة السوفيت، كذلك يعد الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة، وقد بلغ الاحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود في الشرق الأوسط عام 1883م حوالي 22 تريليون متر مكعب أي حوالي.24.2% من الاحتياط العالمي[2] ،أما إنتاج الشرق الأوسط السنوي من الغاز الطبيعي فقد بلغ عام 1983م حولي 38.5 مليون طن معادللبترول أي بنسبة 2.8, من الإنتاج العالمي.

أما بما يتعلق بالأرصدة النقدية(للعائدات البترولية):

مما لاشك فيه أن الخطر البترولي العربي إبان حرب أكتوبر 1973م و ما تبعه من ارتفاع هائل في أسعار البترول خلال عقد السبعينات من ثلاثة دولارات تقريبا للبرميل إلى حوالي أربعين دولار للبرميل، الذي أدى إلى تضخم ثروات الدول البترولية و التي يقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط،هذا و قد زادت تلك الأرصدة النقدية الهائلة من العملات الدولية القابلة للتحويل، و التي نجمت عن عوائد الصادرات البترولية – من أهمية دول الشرق الأوسط البترولية لدى الدول الصناعية و دولالعالم المتقدمة. فسعت تلك الأخيرة إلى وضع إستراتيجية جماعة المعالجة الآثار الاقتصادية السلبية التي ألحقت بها نتيجة الخطر البترولي و ارتفاع أسعار البترول[3]

ب/زيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة:

---

1 ممدوح محمود منصور و محمد طه بدوي: الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط،ترجمة محمد طه بدوي ، مصر، مكتبة مدبولى ، ص 54 – 55.

[2]Prosser Gifford(Ed). The national Interests of United States in foreign policy (Woodrow Wilson international center for scholars, universitypress of America, 1981, p124.

3 ممدوحمحمود منصور :المرجع نفسه ، ص 58.

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات الجيوستراتيجية للعلاقات الدولية مما أثر ذلك على دور النفط في العلاقات الدولية فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية.

فبعد ما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان أخذت الإمدادات تتجه بشكل أكبر إلى الصين حيث ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم بمعدل 4, 9مليون برميل وسجل نحو 85% من ذلك النمو في الأسواق الناشئة.

وفي تقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن الطلب العالمي على النفط سيستمر بالازدياد إلى حد كبير حتى العام 2030م، وتشير التوقعات إلى أنه يستوجب رفع الإنتاجية العامة بنحو 45 مليون برميل يوميا ما يساوي أربعة أضعاف القدرة الإنتاجية للسعودية الآن1.

ج-الاحتياط النفطي لمنطقة الشرق الأوسط:

تعد الثروة النفطية من أهم الثروات التي تملك أهمية اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

1-احتياطيات المملكة المثبتة صحتها والمعلن عنها والبالغة 260 مليار برميل من النفط.

330 مليار برميل من الاحتياطات ; تشمل الاحتياطات المثبت صحتها ونسبة 70% من 103 مليار برميل من الاحتياطيات التي أعلنت سعودي أرامكو أنها المجموع الإجمالي للاحتياطيات المحتملةوالممكنة وفقا لتعريفات جمعية مهندسي البترول بأن الإنتاج سيبلغ 10 ملايين برميل في اليوم عام 2010م، و 12 مليون برميل في اليوم عام 2016م، و15 مليون برميل في اليوم عام 2024م.

ومع 260 مليار برميل من الاحتياطيات، سيكون العام 2043م العام الأول للانخفاض في حالة 10 ملايين برميل في اليوم، و12 مليون برميل في اليوم للعام 2032.2

إيران: بلغت احتياطيات النفط في إيران 132 مليار برميل وكانت احتياطاتها من الغاز 236.7 تريليونمتر مكعب، وكذلك كانت احتياطاتها من الغاز الطبيعي المسال 4.3 تريليون برميل من الغاز الطبيعيالموازي للنفط في العام 2000م.

1 توفيق سعد حقي :"التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، د س ن، ص 5.

2 اقاليري مارسيل: عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط،ترجمة نحسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007م، ص 383.

ومن المفترض ارتفاع إنتاجها النفطي من 3 , 7 مليون برميل في اليوم عام 2003م إلى 7 ملايين برميل في اليوم بحلول العام 2024م. ويمكن الاحتفاظ بهذا المعدل حتى العام 2030م. ومن المتوقع رفع إنتاج الغاز في إيران من 79 مليار متر مكعب في السنوات القادمة.

4-الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة:

وقد جاء الاهتمام الأمريكي بالنفط العربي جراء تخوف أمريكي من استغلال المنافس الأوروبي للنفط العربي مما يجعلها قوة عالمية تشارك الولايات المتحدة1.

كمان لقطاع النفط والسلاح أهمية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر من أهم أعمدة الاقتصاد التي تراعي الإدارة الأمريكية هذا الجانب عند صياغة سياستها وإستراتيجيتها المستقبلة.

وتعتبر المنطقة العربية من أهم مراكز الإنتاج النفطي في العالم، حيث يصل احتياطي نفط الخليج العربي إلى 65% من الاحتياطي العالمي، وإنتاج يصل إلى 56%، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط العربي، حيث تستورد منه حوالي 40% من ما تستورده2.

ج-الأهمية الثقافية:

المنطقة الشرق الأوسط أهمية ثقافية بالغة، ولا سيما أن العوامل الثقافية و الإيديولوجية تعد من أبرز العوامل المحركة للصراع السياسي وتزايدت أهمية منطقة الشرق الأوسط في العلاقات الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وتتميز منطقة الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والعرقي، فمن الناحية العرقية السلالية يسكن هذه المنطقة ثلاثة أجناس وهي:

1-الشعوب الهندية الأوروبية: المتواجدين في إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول، وهؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.

1 مصطفى الجمارنة: العرب في الاستراتيجيات العالمية، ، مركز الدراسات الإستراتيجية،الأردن ، 1994م، ص 111.

2 عبد القادر فهمي: المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011م، ص116.

2-الشعوب التركية ويتحدثون اللغة التركية1 .

3-الشعوب السامية: وهم لا يمثلون أمة واحدة فمنهم العرب والإسرائيليون الذين يتحدثون العبرية.

ونفس الشيء من الناحية الدينية فعلى الرغم من أن أكثر الأديان انتشارا في المنطقة هو الإسلام، إلا أن أبناءه لا يمثلون كتلة متجانسة بل ينقسمون إلى سنة وشيعة.

وينقسم الشيعة بدورهم إلى علوية وزيدية وجعفرية.

أما المسيحيون بدورهم ينقسمون إلى عدة كنائس مثل: الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية، والروم والكاثوليك والإنجيلكان وهذا التنوع الديني العرقي والثقافي كان سببا في إذكاء الصراعات المحلية والتي وظفت خارجيا.

وكذلك تحتوي منطقة الشرق الأوسط على المقدسات الدينية السماوية الثلاث.

لقد ساعد الإسلام في المنطقة على نشر اللغة العربية مما ساعد على إذكاء الهوية العربية الإسلامية التي لعبت ولا تزال تلعب دورا مرموقا في العمل على تحقيق الوحدة بين دول المنطقة مما يعني جماعية هائلة قادرة بما يتوفر لها من إمكانات مادية ومعنوية على المشاركة بصورة فعالة ومؤثرة في مجرى العلاقات الدولية الأمر الذي يهدد المصالح الحيوية للدول الكبرى في المنطقة2.

وانطلاقا من التصور السابق فقد حاولت القوى الأجنبية سواء منفردة أو متحالفة مع بعضها أن تقف بكل ما أوتيت من قوة في وجه تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة أو التكامل بين شعوب المنطقة وأن تعمل على بث بدور الفرقة والانقسام فيما بينها ضمانا للإبقاء على دول المنطقة في حالة الضعف والتخلف وما يحقق تبعية دول المنطقة لتلك القوى الأجنبية سواء اقتصاديا أو عسكريا أو سياسيا بل و ثقافيا ففي ظل النسق الدولي ثنائي القطبية الذي تهيمن عليه الدولتان القطبيتان نجد أنه: ليس من مصالح أي من الدولتين بروز قوة عملاقة قادرة على أن تعبر عن استقلالية معينة تسمح لها بقلب موازين القوى بالانضمام إلى إحدى الدولتين أو بالتحكم في

1 جميل مطر و على الدين هلال:النظام الإقليمي العربي، دراسة العلاقات السياسية العربية ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1983م، ص3.

2جميل مطر:نفس المرجع.ص 3

علاقة التوازن لو وقفت من كلا العملاقين موقف حياد1

المطلب الثاني– صراع الدول الغربية على منطقة الشرق الأوسط :

1- الصراع على المنطقة عبر التاريخ :

تعرضت المنطقة لغزو من الدول الغربية ، كان هدفه تغويض مكانة الدين الإسلامي والسيطرة على تلك المنطقة التي بها خيرات اقتصاديه عديدة . وكانوا يموهون خططهم العدوانية بشعارات نشر المسيحية، وحماية الأقليات الدينية . في غضون القرن الحادي عشر والقرن الثاني عشر والثالث عشر قامت ثماني حملات صليبية* في الشرق الأوسط2 ، وكثير من عمليات الاحتلال . وبنتيجة الحرب الصليبية الأولى 1096م1099ستولى الغزاة على فلسطين بما فيها القدس وقسم ما وراء الأردن ، وقسم كبير من أراضي لبنان الحالي ، وسوريا ، وتركيا وأسسوا مملكه. في القرن الخامس عشر تعرضت المنطقة لغزوات أخرى من نوع خاص عرفت بمرحلة الكشوف الجغرافية والتي كانت تبرر تصرفاتها بشعارات النضال من أجل نشر المسيحية ، فظهر بذلك البرتغاليون والاسبان في المنطقة . طيلة القرن التاسع عشر كان هنالك تنافس القوه الاوربيه في المنطقة التي كانت ترزح تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية ، فقد ظهر بناة الإمبراطوريات الاستعمارية الهولنديون ، والفرنسيون ، والانجليز ، وأيضا القياصرة الروس. وجاءت الحرب العالمية الأولى لتفتح بنتائجها الأبواب للنفوذ الأوربي الذي أصبح منافسة للنفوذ العثماني في المنطقة.

في عام 1798م القائد الفرنسي نابليون بونابرت في ارض مصر – والتي كانت ولاية عثمانيه – ثم احتلها بدون صعوبة. في تلك الفترة كان الشرق الأوسط خلالها محكومة بقوى أحيانا من خارجه ، وأحيانا من داخل المنطقة. بعد الحرب العالمية الأولى ظهر الانجليز والفرنسيون كقوة عظمى في المنطقة ، وتم تقسيم مناطق النفوذ بين الدولالمنتصرة في الحرب وفقا لاتفاقية سايكس بيكو 1916م التي دعمت الوجود الأوربي الغربي فيالمنطقة.

في بداية الحرب العالمية الثانية كان الدور الامريكى محدودا، وكانت الولايات المتحدة تتخذ

---

1 حامد ربيع: تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1976م، ص 37.

*صليبية : نسبه للجنود الذين كانوا يخيطون على ألبستهم الصلبان المسيحية.

2– إدوارد ريس :التوسع الأمريكي في الخليج، ترجمة موفق الدليمي ، دار التقدم ، موسكو ، 1989 ، ص 89.

من مصالحها الاقتصادية ركيزة للتحرك السياسي في المنطقة ، خاصة بعد أن زاد اهتمامها بالنفط العربي نظرا لاستحالة استمرار الإنتاج الأمريكي من النفط بنفس المعدلات التي دعت إليها ظروف الحرب لذلك رنت ببصرها نحو الأقطار العربية الغنية بالموارد النفطية. وزادت التطلعات الأمريكية في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط ، خاصة بعد إن أصبحت الولايات المتحدة تستخدم إنتاجها النفطي لخدمة مشروع مارشال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1]، وكان ذلك بداية لتنافس أمريكي انجليزي حول المنطقة . وقد أيقن الانجليز انه لا يمكن إبرام أمر يتعلق بالمنطقة دون إرضاء الأمريكان أو الحصول على تأيدهم . وقع على عاتق اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية تحديد معالم السياسة الأمريكية ، فأنجزت مهمتها في ٢٠ أغسطس 1945م ،2 قبل أن تضع الحرب أوزارها بقليل ، وعممت الحكومة الأمريكية تلك الخطة السياسية على بعثاتها الدبلوماسية في المنطقة في صورة مذكره تفصيلية بالغة السرية. حددت المذكرةأهداف السياسة الأمريكية في المنطقة على النحو التالي:

أ/ تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية ؛ لضمان سلام الأمن في المنطق به عليأساس حسن الجوار .

ب/ الاعتراف بحق الشعوب في إتباع النظم الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التي ترغبفيها .

ج/ ضمان تكافؤ الفرص بين الدول على قدم المساواة ، ونبذ سياسة التمييز في التجارة والنقلوالتأكيد على حرية التفاوض مع أقطار المنطقة .

د/ توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين في المنطقة ، وتوسيع نطاق الحقوق الاقتصاديةالأمريكية واحتمالاتها المستقبلية . ([2])لقد غيرت الحرب العالمية الثانية من موقف الولايات المتحدة حيال المنطقة ، وزادت من تطلعاتها تجاهها ، وأخذت تتأهب لترث القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة . وكانت تلجأ لتحقيق ذلك عبر أسلوب الزحف الوئيد ، وخطب ود الشعوب بدعوى تشجيع الاستقلال الوطني ، وفي نفس الوقت كانت تسعى لإبعاد نفوذ القوى العظمى الأخرى التي ظهرت كمنافس للقوه الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، خاصة بعد أنخرجت بريطانيا من الحرب منهكة ، فأصبح التنافس منحصر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحادالسوفيتي .

[1]إدوارد ريس :مرجع سابق ، ص 89.

[2]اناتولي اجاريستف : التآمر ضد العرب، ترجمة فهد كم نقش ، دار التقدم ، موسكو ، 1988 ، ص 112.

هكذا نجد أن منطقة الشرق الأوسط كانت حلبه للتنافس والصراع بين القوى العظمى ويتجلى ذلك في عدة أمور :

أ/الهيمنة على الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة للسيطرة على المناطق الحيوية فيها أو للسيطرة على نفطها ، وضمان خطوط المواصلات ، وإمدادات الغاز الطبيعي، وتسويق المنتجات.

ب/ التقت تلك السياسات في تأييد ودعم إسرائيل . فقد سعت الدوائر الغربية لتدعيم الكيان الصهيوني في المنطقة بالرغم من ارتكابه العديد من المظالم بحق العرب. وظهر بذلك مصطلح قضية الشرق الأوسط [1]، وهو تعبير غربي يقصد من استخدامه تمويه حقيقة الصراع في المنطقة من جهة ،وعدة مسائل متشابكة في تعبير واحد من جهة أخرى ، فكلمة ـ قضية ـ تشير إلي القضية الفلسطينية والنزاع العربي الصهيوني ، ووجود إسرائيل ، والنتائج المترتبة على هذا الوجود والتسويات المطروحة.

ج/ شكلت المصالح الحيوية للدول الكبرى في المنطقة المحرك الأساسي لسياستها الشرق أوسطية.

بعد نهاية الحرب الباردة لم تعد هناك سوى دولة عظمي واحده تسعى للسيطرة على المنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبح الصراع بين الدول الغربية في المنطقة ينحصر في التنافس الاقتصادي بالدرجة الأولى . فلم يعد لمعظم الدول الكبرى التي كان لها تاريخ عظيم في المنطقة أي دور سياسي مؤثر ، بل إن معظم هذه القوى أصبح كل دورها السياسي في المنطقة منحصر في تأييد السياسات الأمريكية والوقوف بجانبها ، فبريطانيا تقلص دورها السياسي على مستوى العالم عامة والشرق الأوسط بصفه خاصة ، وأصبحت مساندة للمواقف الأمريكية في المنطقة، وبذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط خاليه للنفوذ والسيطرة الأمريكية.

[1]إدوارد ريس :التوسع الأمريكي في الخليج، ترجمة موفق الدليمي ، دار التقدم ، موسكو ، 1989 ، ص 89.

2- التغيرات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة :

شهدت منطقة الشرق الأوسط متغيرات جديدة متعددة أفضت إلى تحولات خطيرة على المستويين الوظيفي والبنيوي:

1-دخول بعض الدول في حروب غير متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2-الشرق الأوسط يشهد حربا باردة دولية فيما بات يعرف صراع المحاور(الشر و الخير) وأخرى إقليمية بين العديد من مكوناته فيما يعرف بصراع الاعتدال والتطرف.

3-الشرق الأوسط تتراجع في بعض أجزائه دور الدولة لصالح التنظيمات والقوى المسلحة مما سمح بظهور نماذج من الدول الفاشلة.

4-الدخول في طبيعة التحالفات والصراعات وهو طور خطير وغير مسبوق إذ أن صعود ما يسمى الخطر الإيراني في المنطقة كمصدر للتهديد أدى إلى تقارب غير مسبوق أيضا في علاقات بعض الدول العربية مع إسرائيل.

5-حصول تحول في طبيعة التهديد من الإطار الدولي إلى المحلي وهي تحولات تجسد عمليا انحسار منظومة الأمن الوطني لحساب الترتيبات الدولية الأمنية

1- احمد زكي يماني وآخرون :الوطن العربي بين قرنين دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000 ،ص 187.

الفصل الثاني

المبحث الأول : 01-عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

إن موضوع صنع السياسة الخارجية الأمريكية مثير للاهتمام ذلك لأن صنعها يؤثر ايجابيا أو سلبية على بقاع مختلفة من العالم، تمشيا مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في تلك البقعة الجغرافية. أن السياسة الخارجية الأمريكية سياسة مؤسسات تشمل الفرع التشريعي ومؤسسة الرئاسية كجهات رسمية فاعلة في صنع وصياغة تلك السياسات. كما أن جهات أخرى غير رسمية مؤثرة في صناعة تلك السياسة على سبيل المثال لا الحصر مجموعات المصالح، الإعلام، والرأي العام.

المطلب الأول-العوامل الرسمية: قبل الدخول في تحديد هذه العوامل المتمثلة في مؤسستي الرئاسة والكونغرس لا بد من الإشارة إلى العلاقة المتداخلة بين هاتين المؤسستين في صنع السياسة الخارجية. ولعل الجدول التالي يوضح بشكل جلي تلك التداخلات ويوضح هذه العلاقة.

الجدول (4) سلطات كل من الرئاسة والكونغرس1:

	الرئيس	الكونغرس
حالة الحرب	الرئيس الأعلى للقوات المسلحة	إعلان الحرب
المعاهدات	التفاوض بشأنها	التصديق عليها بواقع ثلثي مجلس النواب
التعيينات	ترشيح المسئولين ذوي المراتب العليا	التصديق على هذه التعيينات (مجلس الشيوخ).
التجارة الخارجية اتفاقيات	التفاوض والترشيح	التصديق عليها
سلطات عامة	تنفيذية، الفيتو	تشريعية والمراقبة والتحري حول تنفيذ السياسات.

1- دور المؤسسة التشريعية (الكونغرس)

[1]Bruce W. Jentleson, American Foreign Policy: The dynamics of choice in the 21* Century, (New York: W.W. Norten, 2nd edition, 2004): P. 34.

يعتقد الكثير من الباحثين في السياسة الخارجية الأمريكية أن المؤسسة التشريعية تلعب دورا داعمة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية الأمريكية، لكن في حقيقة الأمر تلعب المؤسسة التشريعية، دورا مهما في التأكد من أن القوانين التي يشرعها يتم تنفيذها بصدق وكذلك متابعة نشاطات الأمور العسكرية والدبلوماسية[1]. وهذه النشاطات تهدف أساسا لمنع الأخطاء التي قد يرتكبها الجهاز التنفيذي والتي من المحتمل أن تخرج عن السيطرة وتؤدي إلى كوارث أو فضائح. بالإضافة إلى وجود ادوار أخرى للمؤسسة التشريعية منها تشكيل لجان فرعية من النواب لمتابعة أمور السياسة الخارجية ومقدرة بعض المشرعين التأثير على السياسة الخارجية من خلال تغيير الأنماط والتفكير لدى صناع السياسة والرأي العام في القضايا الدولية[2]. وقد اصدر الكونغرس العديد من التشريعات التي دعمت دوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية أذكر منها بعض الأمثلة:

1. تعديل قانون كوبر تشرتش (1971) – يشترط عدم استغلال الأموال في إرسال القوات الأمريكية إلى كل من لاوس وتايلان.

2. قرار سلطة إعلان الحرب (1973)– يطالب الرئيس باطلاع الكونغرس في غضون48 ساعة بإرسال أية قوات أمريكية للحرب وإقراره بأن القوات يتم سحبها بعد ستين يوما إلا إذا صوت الكونغرس بالموافقة على إعلان الحرب.

3. تعديل بولاند القانون المخصصات الدفاعية (1982) – يحظر استغلال وكالة المخابرات المركزية أو وزارة الدفاع الأموال التي تقدمها هذه الإجراءات التخصصية في تجهيز معدات عسكرية أو تدريب عسكري أو أي دعم آخر للإطاحة بحكومة نيكاراجوا[3]

كما كان للكونغرس وتشريعاته تأثير على منطقة الشرق الأوسط ومثال ذلك اتخاذه قرارات بالفترة 1984 – 1988 بمعارضة طلبات مشتريات الأسلحة التي تقدمت بها بعض الدول العربية

[1]Norman J. Ornstin and Mann E. Thomas: "When congress checks out", Foreign Affairs, Vol. 85, No. 6 (November/December 2006): P. 67

[2]Robert David Johnson: Congress and the Cold War, (New York, CambridgeUniversity Press, 2006),77.

[3] تشالز كيجليو و يوجني يتكوف: السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، رؤى وشواهد، ترجمة المشروع القومي للترجمة إشراف جابرمازن، لبنان، د.ت ، ص88.

وخاصة الأردن والسعودية والكويت وفرض شروط على المعونات الأمريكية لكي تنسجم مع مصالحها القومية1.

2- دور مؤسسة الرئاسة:

دور الرئيس مرهون بمصادقة المؤسسة التشريعية على السياسات التي يضعها إلا أن هناك ممارسات للرئيس لم ينص عليها الدستور الأمريكي، خاصة في فترات الأزمات والحالات الطارئة. وارتبطت أهمية الرئيس ومكانته وسلطاته بمدى انسجام سياسته مع مكونات صنع السياسة الخارجية الأخرى كالكونغرس أو المكونات غير الرسمية الفاعلة في صنع تلك السياسة كالرأي العام والإعلام إن الدور المركزي الذي يلعبه الرئيس في السياسة الخارجية نابع من اعتبارات أهمها الفاعلية والصبر وضمان السرية2. ويرى بعض الخبراء في السياسة الأمريكية أن هناك تأييدا كبيرا لشخصية الرئيس وخلفياته السياسية وأسلوبه في اتخاذ القرارات وصنع السياسات تأييدا على تطبيق تلك السياسية الخارجية ويقدمون أمثلة تاريخية حول بعض الرؤساء وأساليب تعاملهم مع القضايا الدولية بناءا على أنماطهم التفكيرية3. لا يقوم الرئيس بمفرده بصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة بل أن هناك وزارة الخارجية ووزارة الدفاع مجلس الأمن القومي وجهاز المخابرات المركزية CIA يعاون الرئيس في صنع وتطبيق هذه السياسة.

3 - وزارة الخارجية :

يجمع الباحثون على أنه بالإضافة إلى دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية، فإنها تنفذ وتطبق هذا السياسة، ولها العديد من الأدوار مثل حماية حقوق الأمريكيين في الخارج، إدارة المفاوضات مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والدعاية لأمريكا ولنظامها السياسي والاقتصادي، وقيمها الحضارية، وكذلك ترويج البضائع الأمريكية سواء الصناعية أو الزراعية أو التكنولوجية كما أنها تدير السفارات والممثليات حول العالم وتقوم بجمع معلومات سرية حول التوجهات سواء في الدول الصديقة أو المعادية وتعتمد فاعلية وزارة الخارجية على مدى العلاقة

---

[1]- عبد العزيز محمد ربيع:صنع السياسة الأمريكية والعرب، (عمان، منشورات دار الكرمل، 1990)، ص 20.

2Ishtaiq Hossain and moh'd Mohsen Saleh, American Foreign Policy and The Muslim World (BeirutLebanon, Al-Zaytouna Centre for students and Consultations, 2009), p45.

3- تشالز كيجليو و يوجني يتكوف: مصدر سابق، ص187-222.

ما بين الوزير وما بين الرئيس في الماضي لم يكن للوزارة ثقل يذكر في صنع وتطبيق السياسة الخارجية1. وفي التاريخ الأمريكي الحديث شواهد وأمثلة على فاعلية وقوة وزارة الخارجية.

4- وزارة الدفاع :

تعتبر الجهة المسؤولية عن بناء وإعداد القوات المسلحة، وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في العالم، وتلعب الوزارة انطلاقا من هذه المهمة دورا بالغ الأهمية في صياغة السياسة الخارجية للدولة. ومثال ذلك دورها وتأثيرها في الحرب على طالبان وأفغانستان، وحرب الخليج الثانية والثالثة والحرب على الإرهاب. إن ما يؤهل وزارة الدفاع للقيام بدور فاعل في السياسة الخارجية الأمريكية هو دور القوة العسكرية في إستراتيجية أمريكا الأمنية2 كما أن الوزارة تقوم بعمليات تدريب وتجهيز جيوش دول صديقة وتعمل من خلال ذلك على تمرير السياسة والقيموالمبادئ الأمريكية. أن دور هذه الوزارة يفرض نفسه على صانع القرار السياسي ذلك لأنها الجهة القادرة على حماية مصالح الولايات المتحدة القومية وهيبتها خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية.

5- مجلس الأمن القومي :

نشأ هذا المجلس عام 1947 ، وصمم أساسا لمراجعة قضايا السياسة الخارجية بوجود الرئيس، ويتكون المجلس من المسؤولين الرئيسين في الفرع التنفيذي ويتألف من الرئيس ونائبه ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووزراء آخرين من الفرع التنفيذي3 وكذلك من قادة الأذرع العسكرية والأمنية حسب ما يراه الرئيس مناسبا. ويوضح الجدول (5) المهام التي يتوجب على هذا المجلس القيام بها، وما هو ممكن وكذلك المهام غير المسموح بها، والتي مارسها المجلس مما تسبب بتوجيه انتقادات داخل المجتمع .

[1]Crosby H.: (Too At House Abroad), Washington Quarterly, Vol. 23, No. 9 (September 1991), p. 213.

2 عبد العزيز محمد ربيع: مصدر سابق، ص 39.

[3]Ishtaiq Hossain and moh'd Mohsen Saleh: Ibid. P.53

الجدول (5) مجلس الأمن القومي: الوصف الوظيفي1

نعم داخل الإدارة	ممكن (ممكن باعتدال)	لا (خارج إطار القيادة)
– تقديم تقارير للرئيس حول إدارته للسياسة الخارجية – تحليل القضايا ووضع خيارات مثل: 1–طلب معلومات استخبارية 2– طلب دراسات معمقة – إدارة ومعالجة قرارات الرئيس – مناقشة قرارات الرئيس ومراقبة تنفيذها وتطبيقها. – إدارة أزمات، وعمليات لها علاقة بالأمن القومي.	– نصح مباشر ودفاع عن تلك السياسة . –تشجيع الدفاع والنصح والتنسيق في المعلومات. التواصل مع. الإعلام أعضاء الكونغرس ومسؤول السياسة الخارجية	–ممارسة مفاوضات دبلوماسية مباشرة. – التكليف للقيام بعمليات. والمتحدث الرسمي محامي وكشوف للعامة (إلا إذا أراد الرئيس ذلك) – صنع قرارات سياسية

ويرى العديد من الكتاب أن دور مجلس الأمن القومي الأمريكي قد تجاوز مهامه الأصلية، وأصبح يعد شريكا فعالا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح حسب ما ذهب إليه بعضهم ومنهم ديفيد روثكوبف و غيره، أن هذا المجلس أصبح اللجنة ((التي تدير أمور العالم))2

[1]Destler I.M:"National Security Management, What President Have Wrought", Political Science Quarterly, Vol. 95, No. 4 (Winter, 1980-1981): P. 577

[2]Ishtaiq Hossain and moh'd Mohsen Saleh , Ibid, P.43.

المطلب الثاني– العوامل غير الرسمية:

تلعب هذه العوامل دورا أساسيا في بلورة السياسة الخارجية الأمريكية وكان لها أثرا كبيرا في تحديد معالم بعض أوجه هذه السياسة الخارجية، ومن أهمها جماعات المصالح والرأي العام ووسائل الإعلام.

1- جماعات المصالح:

تعرف هذه الجماعات على أنها أفراد تجمعهم أهداف ومصالح مشتركة ولهؤلاء الأفراد هيكل تنظيمي يشكل جماعة ضاغطة ويسعى للتأثير على العملية السياسية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها[1] وليس الوصول للحكم. وتمتاز هذه الجماعات بعدة سمات منها: أن صراعها للتأثير سلمي ودائم وحتمي تحقيقا لمصالحها وتعمل هذه الجماعات بالعلن وتستخدم الضغط والتأثير على صانعي القرار، وتختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية في أنها تركز على ضمان مصالح أعضائها دون الاهتمام بتبؤ المناصب السياسية العامة، بعكس الأحزاب التي تسعى للوصول إلى الحكم وتسيير شؤون البلاد[2].

وتسعى جماعات المصالح لان يكون لها دور مؤثر في رسم السياسة الخارجية بعدة طرق أهمها:

((صياغة وجهات النظر المتعلقة بتلك القضية والتأثير على مجريات النقاش وكذلك الإشراف السياسي))[3]. ويزداد تأثير الجماعات المصالح بتزايد أعضائها وقوة قيادتها وخبرتها وتنظيمها وتوزيعها الجغرافي وقوتها الاقتصادية، وتهدف إلى تعطيل البرامج والسياسات التي تتعارض مع مصالحها، اقتراح قوانين واستغلال مواسم الانتخابات[4]. وتلعب هذه الجماعات دورا بارزا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ومثال على ذلك، الدور الذي تلعبه الايباك داخل المؤسسة السياسية الأمريكية لصنع سياسات مؤيده وداعمة لدولة إسرائيل، وبالرغم من أن ظاهرة

---

[1]Kenneth Janda, and others: The Challenge of Democracy Government in America, (U.S.A, Houghton Mifflin Company, 31 edition, 1992), P. 339

[2]Ishtaiq Hossain and moh'd Mohsen Saleh:Ibid, P.33.

3 جونثان الترمان: صنع السياسة الخارجية الأمريكية، (واشنطن، إصدارات وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب برنامج الإعلام الخارجي)، ص11.

4 عبد العزيز محمد ربيع: مصدر سابق، ص. 11.

جماعات المصالح ظاهرة ايجابية وتخدم الديمقراطية والتعددية، إلا أنها لا تخلو من السلبيات، حيث ذهب بعض الكتاب إلى اعتبارها جماعات أنانية تنشر اللامساواة، وتعاني من مشكلة التمثيل وتفكك العملية السياسية، وأن هناك أفراد مستفيدين مجانا منها)1.

2- الرأي العام:

الرأي العام هو رأي عامة الشعب، هذا الرأي هو مزيج من المثالية والسعي وراء المصلحة العامة2، وتسعى وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام بطرح أفكار ومبادئ معينة تهدف إلى خدمة أجنداتهم ومصالحهم. وهذا ما حدث في الهجمة الإعلامية على العراق لإقناع الرأي العام بضرورة شن حرب لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين بحجة أنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل.

وهناك إجماع بين المثقفين على القول أن للرأي العام تأثير ملحوظ على السياسة الخارجية الأمريكية ، ذلك لأن الرئيس الأمريكي يعتمد أساسا على الانتخابات إما لإعادة انتخابه أو لانتخاب أعضاء حزبه في الكونغرس، والرأي العام فعال أكثر في حالة الظروف غير العادية. كما حدث في حرب فيتنام، وحرب العراق، وفي أي حالة تمس المواطن الأمريكي بشكل مباشر. وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن الأمريكيين كانوا أكثر اهتماما بقضايا السياسة الخارجية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينات تقريبا3. ويلعب الرئيس بحكم موقعه دورا بارزا في التأثير على الرأي العام، وهذا يعزز قدرته على إدارة السياسة الخارجية4، واتخاذ القرارات الصعبة خدمة للبلاد وتكريسا لمكانة الولايات المتحدة دوليا. وأصبح بإمكان الرئيس في الأحوال العادية الاعتماد على دعم ما لا يقل عن 50 في المائة من الشعب لأي قرار يتعلق بالسياسة الخارجية وهذا يؤكد الرأي القائل بأن الرأي العام مؤثر في السياسة

[1]Brigid Harrison: American Democracy Now, (Boston: Mcgraw-Hill Publisher, 2008), P.586

[2]Benjamin Ginsberg:The Captive Public: How Mass Public Opinion Promote State Power, (New York: Basic Book, 1986), review in Political Science Quarterly, (Spring 1987), P. 129.

[3]John E. Rielly:American Opinion: Continuity not Reaganism, Foreign Policy, No. 50, (Spring 1983), P. 88

.

[4]Daniel Yankelovich: Farwell To President Knows Best, Foreign Policy Affairs, American and the world, 1987, P.670.

الخارجية الأمريكية، إلا أن هذا الرأي العام غير ثابت وغير متتابع، ويظهر في الحالات الطارئة1.

ومثال على توجهات الرأي العام وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية. ما بعد أحداث 2001/09/11، إذ أيد الرأي العام الأمريكي التوجهات السياسية للرئيس جورج دبليو بوش في شن حرب ضد الإرهاب، إلا أن هذا الرأي العام تراجع بعد ذلك في العام 2004. والدليل على ذلك الاستطلاع الذي أجرته مجلة الشؤون الخارجية بتاريخ 19-07-2004، وكان على شكل استبيان وزع على 2009 شخص من ولايات مختلفة وكانت أهم نتائجه على النحو التالي: قال 59 % أن الرئيس جورج بوش تسرع باستخدام القوة ضد العراق ولم يستعمل الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة، وقال 37% أن الولايات المتحدة لم تبدي اهتماما لائقا لآراء وتوجهات الحلفاء خلال ممارستها لسياستها الخارجية2. وهذا الاستطلاع يظهر بوضوح أهمية الرأي العام الأمريكي ، وضرورة التأكد من توجهاته عند صنع السياسة الخارجية خاصة في الحالات الطارئة.

3- وسائل الإعلام:

ضمن الدستور الأمريكي حرية الصحافة والتعبير، إلا أنه ومع تقدم الدولة وتطورها خضعت هذه الحرية لمحددات وضوابط، فحدت من حريتها المطلقة في عملية النشر والنقاش، فالقضايا التي تسمى الأمن القومي الأمريكي لا تناقش، وكذلك البرامج النووية، ومصادر المعلومات السرية التي يتم تجنيدها. كما أن الإعلام الأمريكي مجبر على عدم التحيز أو التعصب و عليه عرض الآراء والمعتقدات و عرض نقيضها.

وتغطي وسائل الإعلام الأمريكية النشاطات والأخبار لقيادات المجتمع سواء الحكومي أو غير الحكومي، وتغطي قضايا اجتماعية كالجريمة والمخدرات، وتبادل خلق رأي عام لمعالجتها3.

---

[1] - Gabriel Almond: The American People and Foreign Policy, (New York Praeger, 1950); and Hans S. Morgenthau, Politics Among Nations, 5th edition, (New York: Knopf, 1973).

[2]-Foreign Policy Attitude: Now Driven by 9-11 and Iraq, (Washington, D.C., Pew Research Center, 18 August, 2004)

[3]Kennet Janda: Ibid, P. 214.

إن مصادر المعلومات الأساسية لوسائل الإعلام الأجهزة الحكومية لذا فان معظم السياسات الخارجية للحكومة تحظى بدعم تلك الوسائل، وتشكل هذه النقطة تحديدا في أحد أوجهها نقطة انتقاد لتلك الوسائل حيث إنها أحيانا تعجز عن انتقادها حتى تتستر على الحقائق. والأمريكيون على الغالب لا يهتمون بأخبار السياسة الخارجية، ولا يتذكرون معظم الأحداث حتى بعد قيام التلفزيون بنقلها لساعات قليلة1.

ويلعب الأعلام دورا بارزا في توجيه الرأي العام نحو قضايا معينة وخاصة في عملية انتخاب المرشحين للمناصب العامة، ذلك لأن هؤلاء الأشخاص يستغلون الإعلام وخاصة التلفاز في تقديم برامجهم ووعودهم واستمالة الرأي العام لصالحهم.

وبالرغم من النفوذ الواسع لوسائل الإعلام، إلا أنه لا يهتم إلا بالقضايا ذات العلاقة بأمن أمريكا، وأمن حلفائها من الأوروبيين والإسرائيليين، ويزيد الاهتمام بسبب تدخل أمريكا وقيامها بإرسال قوات أمريكية أو معونات عسكرية لمناطق الصراع2. وهذا ما حدث عمليا عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان والعراق وأفغانستان والبوسنة وفي الخليج العربي.

ومع التقدم التكنولوجي وسرعة نقل وتبادل المعلومات، أصبحت وسائل الإعلام أداة من أدوات صنع السياسة عن طريق خلق رأي عام مؤيد لصنع سياسة خارجية، كما أنها أداة تنفيذ وتمرير لهذه السياسة عن طريق الترويج لها إعلاميا، وتسويقها محليا ودوليا3. ويتفق فيليب جابلين في كتابه "الإعلام والسياسة الخارجية مع هذا الرأي الداعم لدور وسائل الإعلام في صنع السياسة الخارجية الأمريكية)4.

---

[1]Dam Bonafede: The President and the Executive Branch: Vital Centre of Action, (Washington, D.C.: Press and publications services, (1985), P.1

2 عبد العزيز محمد ربيع: مصدر سابق، ص 81.

3 سلام خطاب ناصري: الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، (العراق: دار شؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، 2000)، ص117

4 سلام خطاب ناصري:المصدر نفسه، ص 135.

المبحث الثاني أهمية نفط منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية:

المطلب الأول- دواعي الاهتمام الأمريكي بنفط الشرق الأوسط:

توصلت الو.م.أ إلى أن تحقيق مصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط لا يتم بالانعزال عن العالم، فكان لزاما عليها بلورة رؤية أمريكية تأخذ بفكرة الشراكة في سياستها الخارجية عبر التعاون مع الدول الأخرى الكبرى في العالم بما ينسجم مع مصالح تلك الدول قدر الإمكان أو لا يتصادم معها، و كان آخر من مثل هذه الفلسفة في تاريخ الو.م.أ الرئيس بيل كلينتون و إدارته التي انخرطت في سياسة دولية متعددة الأطراف فكانت محل انتقاد دائم من الجمهوريين.أما إدارة الرئيس بوش الابن فقد اعتمدت على إستراتيجية خاصة بها كرست نهجا من السياسة الانفرادية في تقويم الأحداث و التعامل معها من خلال فرض الرؤية الأمريكية على الجميع دونالحاجة للتعاون مع دول العالم الأخرى سوءا المتنافسة معها كروسيا و الصين أو الحليفة لها كالاتحاد الأوربي، وهي ترتكز في استراتيجيتها على:

1- منع أي دولة أو مجموعة دول من منافستها على الصعيد العالمي حاليا أو مستقبلا أو إزاحتها من مركز الزعامة أو تقليص دورها، و ذلك عبر إتباع نظام جديد للاقتصاد في الشرق الأوسط بالاعتماد على أدوات من داخل المنطقة يسندها الوجود العسكري و ترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل و تركيا دورا مهما إلى جانب بعض البلدان العربية.

2- الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم و بالأخص منها المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط و ذلك عبر التغلغل الاقتصادي في المنطقة و التحكم في الثروة النفطية الضخمة و تأمين الطاقة التي تحويها دولها و خاصة الخليجية و حمايتها و ضمان تدفقها1.

احتلت مسألة تأمين النفط جانبا كبيرا من اهتمامات كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، نظرا لما يشكله النفط من مصلحة أساسية للو.م.أ و القوى الكبرى عموما بسبب وجود احتياطيات بترولية ضخمة و مؤكدة سهلة الاكتشاف و منخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم.

ووفقا لبيانات وزارة الطاقة الأمريكية يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام و سوائل الغاز نحو 5 . 7 مليون برميل يوميا، و هو ما يشكل حوالي .9.8% من الإنتاج العالمي، كما تبلغ

1سعد شكري شبلي : الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2013)، ص90-91 .

الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو30.4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2.9% من الاحتياطي العالمي، و من المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 29 . 17 مليون برميل يوميا عام2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7% فيالمتوسط، مما يعني أن الو.م.أ سوف تضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها و تحديدا 68% منها بحلول عام 2025.

و عليه فقد أصبح من أولويات السياسة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج العربي بشكل آمن و بأسعار معقولة ، و منع أية قوة دولية من التعرض لهذه المصالح ، أو أن تكون منافسة لها1. إذن سبب اهتمام الو.م.أ بما تتوفره المنطقة من طاقة يعود إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة لاسيما و أن عجزا تصاعديا بدأ يطبع ميزان النفط منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي و هو ما يمثله الجدول التالي:

الجدول (6): تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي (1971-2030)

العام	1971	1975	1980	1985	2004	2015	2030
نسبة العجز %	%26	%37	%43	%58	%64	%69	%74

هناك ثلاثة عناوين رئيسية تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزا اقتصاديا بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي و تتمثل في:

• حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير

• الحفاظ على مستوى و نمط الحياة في الو.م.أ القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة و عدم تعريض هذا المستوى و النمط لأي تهديد مهما كانت الكلفة.

• التحكم بأسعار النفط و توزيعه، و من ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة كروسيا و الصين ، أو بمعنى آخر حل المأزق الأمريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالميا من خلال استعمال أدوات الهيمنة الكونية بما فيها الوسائل

1 سليم كاطع علي:التواجد الامريكي في الخليج العربي، الدوافع الرئيسية،مجلة الدراسات الدولية،جامعة بغداد العراق، العدد45،2010 ، ص. 138.

العسكرية1 و هو ما تمثل في غزو أفغانستان عام 2001 و احتلال العراق عام 2003 و الذي مكن الو.م.أ من السيطرة على ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم مما أتاح لها التحكم في تدفق هذا الاحتياطي و من ثم التحكم في أسعار النفط في السوق العالمية و التأثير على
مستويات الطلب و العرض، و إعادة ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط في العراق ، أي سحب امتيازات الشركات الروسية2.

تتعامل الو.م.أ مع فكرة تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة" عبر إتباع سياسات متعددة تتلاءم مع مصالحها و متطلباتها، لذلك فقد واجهت إدارة الرئيس باراك أوباما أسوة ببقية الإدارات الأمريكية المتعاقبة تحديات كبيرة تتعلق بتأمين الطاقة، لأن إنتاجها من الطاقة لا يسد الحاجة المحلية و بذلك فهي تسعى إلى توفير الإنتاج الكافي من الطاقة و بأسعار مناسبة.لكن هذا الأمر يجعلها في مواجهة منافسة من قبل قوى كبرى على رأسها الصين و روسيا و التي تسعى هي الأخرى لإحكام سيطرتها على الموارد الإستراتيجية في المنطقة و على خطوط و طرق نقل هذه المنتجات الهيدروكربونية.3

يعد تحدي تأمين الطاقة من خلال السيطرة على منابع و إمدادات النفط من المصالح الحيوية بالنسبة اللو.م.أ حيث أنها تعتمد و باضطراد على واردات النفط و هي مصلحة ترتبط مباشرة بالكيان الأمريكي بنيويا ووظيفيا4، وقد جاء التفكير بتأمين الطاقة مستندا على الدواعي التالية:

أ- الاحتياجات النفطية الأمريكية:

تستهلك الو.م.أ 25% من الإنتاج العالمي للنفط، و هي تستورد ثلثي هذا الاستهلاك من منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل هذه المنطقة تكون بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، وهي بالإضافة لذلك لها أهمية كبيرة بحكم احتوائها على عصب الاقتصاديات العالمية و محطة للتنافس الدولي و صراعات القوى عبر العصور، ومركز الاستثمارات الأجنبية و السوق الاستهلاكية الضخمة، و أحد أهم محاور الاستقطاب في الإستراتيجيات الدولية للقوى العظمى.

---

1 حسين حافظ وهيب" إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط"، متحصل عليه من الموقع: 60701= http : / / www . iasj . net / iasj ? func = fiulltext & ald=60701 ، تاريخ الدخول : 2020 /07/05 على الساعة: 17:00.

2 احمد سليم حسين زعرب :التغيرات الساسية الاقليمية و انعكاساتها على توازن القوى في الشرق الاوسط2003-2012 مذكرة ماجستير ،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الازهر،2013، ص120.

3 سعد شاكر شبلى: مرجع سابق، ص. 109.

4المرجع نفسه، ص.118

ب –مصالح الشركات الأمريكية: تكمن رغبة الشركات النفطية في حرمان الشركات المنافسة لها في صناعة النفط، حيث تحتل الو.م.أ المرتبة الأولى عالميا في الصناعات النفطية. و بالنظر لامتلاك منطقة الشرق الأوسط احتياطيات نفطية هائلة فقد أصبح الوصول إلى هذه المنطقة من أمنيات الشركات النفطية و ذلك من أجل الاستفادة من ثروتها النفطية.

وقد راعت الشركات النفطية أن تأمين الطاقة في الو.م.أ بحاجة لإعادة تقييم كونه يتطلب تأمين منظومة إنتاج و توريد الطاقة بكل مراحلها ووفق توجهات و مصالح الشركات النفطية.و هذا لا يعتبر عملا يتنافى والمواثيق الدولية والعلاقات السياسية بين الدول.

المطلب الثاني–: تأثير اللوبي النفطي على السياسة الخارجية الأمريكية

يعد اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ،ذلك أنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي1، إن تبلور الاهتمام الأمريكي بالموارد النفطية كان البداية الحقيقية لظهور مجموعات الضغط ذات الاهتمام بالقضايا السياسية و التجارية الخارجية و النفط حيث يعمل اللوبي النفطي على إقناع صناع القرار بأن المصالح مشتركة بينهم و ما يخدم مصالح الاحتكارات النفطية في الخارج يخدم في الوقت ذاته المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

قام اللوبي النفطي بالعمل على خلق الظروف التي وفرت إمكانية تبادل المصالح بين رجال الدولة و شركات النفط الكبرى مع توظيف قدراته المالية للضغط و التأثير على صناع القرار.

و متابعة السياسة الأمريكية في تأمين الطاقة، و ذلك من أجل توفير الفرص للشركات الأمريكية، و حسب أحد خبراء الطاقة الأمريكيين فإن الوكالة الدولية للطاقة (IEA)* تقدر أن

1 شاهر إسماعيل الشاهر: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق 2009،ص 53.

* international energy agency

صناعة الطاقة العالمية سوف تطلب استثمارات لا سابق لها بحدود 16 تريليون دولار خلال السنوات الثلاثين القادمة، فالصناعة تحتاج إلى الطاقة الإنتاج السلع و الخدمات1.

و هنا يتضح دور الشركات النفطية الأمريكية في السعي للاستيلاء على الاستثمارات النفطية في العالم التحقيق هدفين أساسيين على الأقل هما2:

الهدف الأول: يتمثل في السعي لتأمين النفط و الغاز الذي تحتاجه السوق الاستهلاكية في الولايات المتحدة و ذلك بدعم حكومي على أساس أن الطاقة كما بينتها الحسابات الإستراتيجية الموضوعة من قبل الإدارة الأمريكية تشكل أهم ركيزة لأمن الاقتصاد الأمريكي، كما أن استمرار الولايات المتحدة كقوة عظمى مرهون بمدى تحكمها بمصادر الطاقة أمام المنافسة الشرسة من قبل الصين، روسيا، اليابان.

الهدف الثاني: يتمثل في تحقيق الأرباح الشركات النفطية الأمريكية التي تشكل أحد أعمدة التمويل السياسي للحملات الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ارتباط النخبة السياسية الحاكمة بدوائر المركب الصناعي النفطي و من الأمثلة على ذلك إدارة جورج بوش لها ارتباطات بجماعات النفط و يتضح ذلك من خلال علاقة الرئيس جورج ولكر بوش بالجماعات الصناعية النفطية و الدليل على ذلك المسار الاستثماري للرئيس جورج ولكر بوش أن الثروة التي يملكها مصدرها النفط، كما يؤكد لنا مساره السياسي أن الجماعات النفطية كانت لها دورا هاما في وصوله للسلطة .

و من الأمثلة على الشركات الأمريكية نجد شركة "أيكسون موبيل " التي تربطها علاقة وثيقة بدوائر صناع القرار الأمريكي[3]، و تسهم في تمويل العديد من مراكز الفكر و المؤسسات البحثية، ولها تأثير كبير في قرارات رجال الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأمور النفطية.

من جهة أخرى نجد أن اللوبي الصهيوني يتخذ من الاقتصاد المدخل الأساسي للسيطرة على القرار الأمريكي، فقد امتلكت البرجوازية اليهودية، و منذ نهاية القرن 19و بداية القرن العشرين،

1-مصطفي صايج:السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، دار قرطبة الجزائر 2010، ص 199.

2-المرجع نفسه: ص 200.

[3]حمودة كمال عمرو : النفط في السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 2006،164.

المواقع الأساسية في الحياة الاقتصادية الأمريكية، و تشكل جزءا لا يتجزأ من البرجوازية الاحتكارية الأمريكية، و مصالح كل منهما تتداخل تداخلا وثيقا فيما بينهما، فعلى سبيل المثال: إذا أخذنا شركات البترول الأساسية في الولايات المتحدة:

- شركة ستاندر أويل كاليفورنيا :60%من أرباحها لليهود،37%من مديريها يهود.
- شركة ستاندر أويل نيوجيرسي:55%من أرباحها لليهود،3%من مديريها يهود.
- شركة تكساس للبترول:63%من أرباحها لليهود، 40%من مديريها يهود.
- شركة موبيل :70%من أرباحها لليهود، 55%من مديريها يهود1.

وهنا يتأكد لنا مدى تأثير الوبي النفطي في صنع القرارات السياسية الأمريكية وتوجيهها لخدمة مصالحها ، بل هي من تقف دائما وراء الرئيس الذي يصل الى السلطة.

1 شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق ، ص 38.

الفصل الثالث

المبحث الأول – ثروة العراق النفطية:

1- اكتشاف النفط في العراق:

يعد العراق من ضمن الدول المنتجة للنفط والذي عرف فيه منذ أواسط العصر الحجري وقد اكتشف نتيجة تسربه إلي سطح الأرض ، وقد بدأ النشاط الاستكشافي بشكل واضح في أوائل القرن العشرين ويمكن تقسيمه الي مراحل ، المرحلة الأولى وقد احتوت حتى 1961م حيث كانت الشركات الأجنبية هي الجهد الوحيد القائم بأعمال التنقيب وقد تميزت هذه المرحلة باختلاف النشاطات والطرق المستعملة ، لذا فإنه يمكن تقسيمها إلي فترات الفترة الأولى حتى 1932م وقد تميزت بتنفيذ بعض اعمال المسح الجيولوجي في بعض المناطق الجبلية ثم بناء على نتائجها تم اكتشاف حقل نفط خانه عام 1909م وقد حفر بناء على المسح الجيولوجي وتسرب النفط على السطح [1]، وحقل كركوك اكتشف عام 1927م وتم حفره بناء على معطيات المسح الجيولوجي وتسربه ايضا وحقل قيارة اكتشف عام 1927م تم حفره وفقا للمسح الجيولوجي.

وقد تأثر العراق جيولوجيا، وجغرافيا بحكم قربه من منطقة الدرع العربي من جهة ومن جبال زاغروس من ناحية اخرى ، فمن الناحية التكوينية يمكن تقسيم البلاد الي ثلاث مناطق رئيسية ، هي من الشمال الشرقي الي الجنوب الغربي وهي نطاق الغوالق العكسية والمطبات الزاحفة افقية، ونطاق الجبال ذات الطيات الالتوائية والغير زاحفة والمنطقة الصحراوية ومنطقة بين النهرين والتي لم تتعرض للالتواءات.[2]

ولم تدخر الولايات المتحدة جهودها للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية، غير أنها لم تصل الي نتيجة تذكر في الفترة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى، ولكن طالما وضعت الحرب أوزارها عادة امريكا الي المطالبة بأن يكون لها نصيب في النفط العراقي فلبي طلبها اذ كان لها الدور الكبير في انحسار ظل الاستعمار الالماني عن

الشرق الأوسط كما اعطيت تركيا حصة في الأرباح ولمدة 25 سنة مقابل تنازلها عن ولاية

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التنقيب عن البترول في الوطن العربي ، الطبعة الثانية، 1989،ص117.

[2] محمد سميح عافية، أحمد عمران منصور، تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى 1977،ص 347.

الموصل [1]وحاول البريطانيون دخول البلاد العراقية ابان الحرب العالمية الأولى مدعين صداقة العرب، وإن يتشبثوا بنفوذهم الاستعماري الا أنهم صدموا بعقبات أهمها تفتح الوعي القومي العربي، إذ هب العراقيون يطالبون بحقوقهم كاملة في الحرية والاستقلال مما ادي الي تدهور الأوضاع السياسية البريطانية في الشرقالأوسط فسارعت بريطانيا في العودة الي سبلها الفرعية لتصون مكتسباتها في العراق بعد أن شملت الثورات الوطنية البلاد ومنعت التهدئة الأوضاع الي ان رات البلاد مولد دولة العراق سنة 1921م (1340هـ .)[2]

وفي فترة الحرب العالمية الثانية وتبعا للأوضاع السياسية تدني الانتاج العراقي من النفط ، بينما كان الانتاج الايراني يشير الي التزايد المضطرد في الانتاج الذي كان خير عماد للحلفاء. ويرجع تدهور انتاج النفط العراقي الي عدة عوامل ، اهمها قيام حكومة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، وظهور الغواصات في البحر المتوسط والنقص العام في المعدات والرجال.

2- مستوى احتياطيات النفط الخام في العراق:

لقد أظهرت احتياطيات العراق النفطية المؤكدة والتي هي بالتعريف : (الاحتياطيات المقدرة في وقت معين والتي تدل تحاليل المعطيات البيولوجية والهندسية المتوفرة بدرجة عالية من التأكيد على إمكانية استخراجها في المستقبل من المكامن ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في نفس الوقت ([3]) ارتفاعا كبيرا خصوصا في ثمانينيات القرن الماضي،إذ بلغ حجم احتياطيات العراق في عام 1970 حوالي 32 مليار برميل نفط، ورغم الإنتاج الغزير نسبيا آنذاك(إذ إن الاحتياطيات تتناسب عكسيا مع الإنتاج) ظل مستوى الاحتياطيات في عام 1980 محافظا على نفس مستوى عام 1970 تقريبا. ومنذ العام الثاني من عقد الثمانينيات بدأت الاحتياطيات بالارتفاع الواضح والكبير حتى وصلت إلى مستوى 100 مليار

برميل في عام 1987 ، وظلت احتياطيات البلد محافظة على هذا المستوى، حتى عام 1995،

1 محمد سميح عافية :مصدر سابق ، ص 350.

2 قدري قلعجي : الخليج العربي بحر الأساطير ، الطبعة الثانية ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1992 ، ص557.

3محمد مختار اللبابيدي: احتياطيات البترول المستقبلية في الوطن العربي ، النفط والتعاون العربي ، العدد 57، 1989، ص 121.

رغم الإنتاج طبعا وهذا لا يعني عدم اكتشاف مكامن نفطية جديدة ، ولكن يستشف من ذلك تواضع الاكتشافات النفطية،وفي العام التالي أي عام 1996 ارتفعت الاحتياطيات إلى 11200 مليار برميل، وظلت محافظة على نفس المستوى تقريبا في الأعوام التالية حتى عام 2000وفي عام 2001 ارتفعت الاحتياطيات إلى 115.0 ، ولم ترتفع عن هذا المستوى حتى الآن ، إحصاء عام 2006ويجب التأكيد هنا إلى إن الاكتشافات (وان كانت متواضعة)التي حصلت في العقد الأخير من القرن الماضي حدثت رغم تراجع عمليات البحث والتنقيب عن النفط، وغياب التكنولوجيا الحديثة عن العراق بسبب الحصار، وهذان عاملان مؤثران مهمان على احتياطيات النفط. وهذا يدل على ثراء أرض العراق بهذه الثروة إن تكثيف نشاط فرق البحث والتنقيب وفقا للطرق الحديثة من شانه أن يرفع وبشكل كبير احتياطيات البلد النفطية بعبارة ثانية، تشكلاحتياطيات العراق النفطية المؤكدة في عام 2004 حوالي 10% من احتياطيات العالم النفطية المؤكدة وهذا يجعل العراق يحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم بعد المملكة العربية السعودية وإيران.

الجدول(7):احتياطات العراق النفطية المؤكدة في الفترة 1970-2002 - مليار برميل-[1]

السنوات	الاحتياطيات	السنوات	الاحتياطيات
1970	32	1988	100
1972	29	1990	100
1974	35	1992	100
1976	34	1994	100
1978	32.1	1996	112.5
1980	30	1998	112.5
1982	59	2000	115
1984	56	2002	115
1986	72	/	/

3- الاحتياطيات غير المكتشفة والتي هي بالتعريف :الامكانات الكامنة التي لم تكتشف حتى

1OPECannualstatistical bulletin2005.tabel 9.

وقت معين، إلا إن كافة المعلومات الجيولوجية والهندسية تفترض إمكانية استخراجها اقتصاديا ، وتعتمد تقديرات مثل هذه الاحتياطيات المفترض وجودها في مكامن غير محفورة [1]، فتقدر بأكثر من ضعف الاحتياطيات المؤكدة للبلد كما تشير تقارير العديد من الخبراء هذا يعني يمكن للعراق أن يتبوأ المرتبة الأولى في مجال احتياطيات النفط في حال كشفت الجهود في مجال البحث والتنقيب.

4- مستوى انتاج النفط الخام في العراق: لم يستقر انتاج النفط في العراق منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية حتى يومنا هذا ،فقد بلغ ذروته في عام 1989 اين وصل الى 3.5 مليون برميل يوميا ثم عاد الى الانخفاض سنة 1981 ليصل الى اقل من مليون برميل يوميا، وبقي الانتاج متذبذبا حيث وصل سنة 1990 أي ابان حرب الكويت الى 2.2 مليون برميل ولكنه شهد بعد سنة من الحرب ادنى مستوى للإنتاج طوال العقود الثلاثة المنصرمة حيث وصل الى0.28 مليون برميل يوميا ولكن بعدها بدأ في الارتفاع حيث نجد ان الانتاج العراقي من النفط الخام قد ارتفع في العام الأخير إلى 1.38 مليون ، وواصل الإنتاج ارتفاعه وتجاوز قليلا مستوى2.8 مليون برميل عام 2000،

انخفض بعد ذلك الإنتاجمليون برميل ، وبلغ في عام 2003 حوالي 1.37ارتفع في العام التالي وبلغ حوالي 2.10 مليون برميل،لكنه عاد وانخفض إلى 1.91 مليون برميل في عام 2005. هذا يعني رغم ارتفاع احتياطيات النفط في العراق لم يصل الإنتاج إلى مستوى عام 1989 طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي و بداية القرن الجديد . رغم ارتفاع الطلب الذي يشهده العالم حاليا وكذلك اسعار التصدير. ومن الجدير بالذكر هنا، إنتاج النفط

الخام في العراق يمكن رفعة إلى أكثر من ستة ملايين برميل يوميا (حوالي ضعف مستوى إنتاج عام 1989) كما تشير تقديرات العديد من خبراء النفط . إن انخفاض إنتاج النفط الخام في العراق، لم ينعكس على تكرير النفط، فطاقة العراق التكريرية متدنية أصلا، انعكس سلبا إذن على حجم التصدير .

[1] علي الشرع : منظمة الأوبك ، التحولات الكبرى والتحدي المستمر ، الطبعة الاولى ، 1987، ص168.

الجدول (8):انتاج النفط الخام في العراق في الفترة مابين 1970 و2002 مليون برميل: [1]

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
1970	1.54	1988	2.74
1972	1.46	1990	2.11
1974	1.97	1992	0.52
1976	2.41	1994	0.74
1978	2.56	1996	0.74
1980	2.64	1998	2.18
1982	1.07	2000	2.81
1984	1.22	2002	2.12
1986	1.87	/	/

5- التكرير: تعد طاقة تكرير النفط في العراق متدنية هي الأخرى، رغم الارتفاع النسبي لعدد المصافي في البلد ، إذ بلغ عدد مصافي تكرير النفط في العراق في عام 2000، 12 مصفا ، ولم ترتفع طاقاتها الإنتاجية البالغة 70ه ألف برميل يوميا منذ السنوات الخمس الماضية ، لابد أن نتذكر هنا تدني حجم التكرير الفعلي بسبب العمليات الإرهابية. وللمقارنة، بلغ في عام 2000 عدد المصافي في الإمارات العربية المتحدة 5 مصافي ، (اقل من نصف عدد المصافي العراقية، بيد إن طاقاتها الإنتاجية فاقت طاقات المصافي العراقية ، إذ قدرت بحوالي 778 ألف برميل يوميا. وفي المملكة العربية السعودية 8 مصافي (اقل من عدد المصافي العراقية بثلث) ، أما طاقاتها الإنتاجية في عام 2000 فقد فاقت الطاقات العراقية بأكثر من ثلاث اضعاف[2].

1OPECannual statistical bulletin2005.tabel 11.

[2]محمد علي حميد مجيد: الدور المرتقب لقطاع النفط في اعادة بناء اقتصاد العراق، كلية الادارة والاقتصاد ، كربلاء ، العراق ، بدون تاريخ ، ص 57.

ثروة النفط في العراق سبب الاطماع الغربية[1]

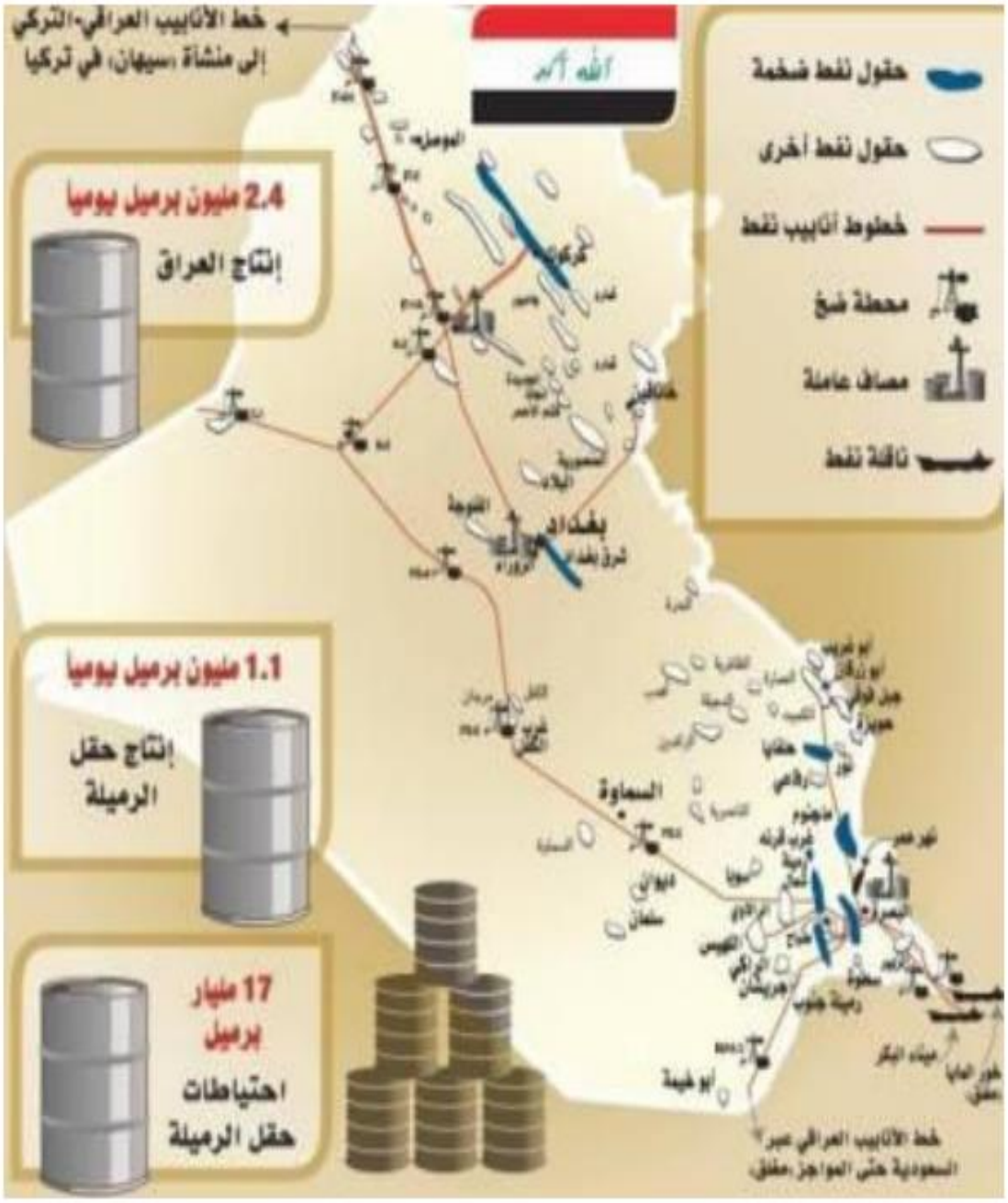

1- تاريخ الدخول للموقع:2020/08/12 على الساعة 10:55/http://ar.wikipedia.org/wiki

6- التصدير: إن معظم الكميات المستخرجة من النفط العراقي تخصص للتصدير، هذا بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه عوائد صادرات النفط في الاقتصاد العراقي فكما ورد سابقا في عام 2005 شكلت عوائد تصدير النفط الخام 97.4 % من عوائد صادرات العراق الإجمالية، وقطعا كان لانخفاض إنتاج النفط انعكاسا مباشرا على انخفاض الكميات المصدرة منه وبالتالي هبوط عوائد التصدير، فقد ارتفعت عوائد تصدير النفط وبشكل كبير طوال عقد سبعينيات القرن الماضي، بسبب ارتفاع الكميات المصدرة وكذلك ارتفاع أسعار التصدير في السوق العالمية، إذ ارتفعت عوائد تصدير النفط من 1.7مليار دولار عام 1970، إلى 6.5مليار دولار عام 1974، والى 10.9مليار دولار عام 1978 والى 26 . 0 مليار دولار عام 1980 وهذا هو أعلىمستوى تصله عائدات تصدير النفط العراقية منذ عام 1970 حتى عام 2000. لقد ارتفعت كميات النفط المصدرة في عام 1980 بحوالي 71.5% عن مستوى عام 1970، أما عوائد التصدير فقد ارتفعت في الفترة المذكورة بحوالي 3614.3 %. إن سبب ارتفاع العوائد الرئيسي في المدة المذكورة إذن هو ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية، فقد ارتفع سعر برميل النفط الخام الاسمي من 2.1 دولار عام 1970 إلى 36 دولار عام 1980. لكن صادرات العراق النفطية انخفضت في ثمانينيات القرن الماضي بسبب الحرب العراقية الإيرانية ووصلت إلى أقل من مليون برميل يوميا في 1982-1984ارتفعت بعدها تدريجيا وبلغت مليونين برميل يوميا عام 1988 ، ثم انخفضت في عام 1990 إلى 1 . 5 مليون برميل، تزامن ذلك مع هبوط سعر النفط في السوق العالمية، فقد انخفض سعر برميل النفط الخام الاسمي من 36 دولار عام 1980حتى وصل إلى أدنى مستوى له في عقد ثمانينيات القرن الماضي إذ بلغ 13 دولار. وهكذا هبطت عائدات تصدير النفط العراقي في الثمانينيات ووصلت إلى أدنى مستوى لها في العقد المذكور عام 1986، إذ بلغت 6. 9 مليار دولار، وارتفعت في الأعوام التالية وقدرت في عام 1990 بحوالي 1.5 مليار دولار.[1] أما في الأعوام التي تلت عام 1990 (بداية أزمة الخليج الثانية) فقد هبطت العائدات بشكل كبير

جدا، بسبب انخفاض كميات النفط المصدرة بالدرجة الأساس، إذ انخفض سعر النفط في تلك الفترة ، لكنانخفاض الكميات المصدرة كان اشد ، فعلى سبيل المثال في الفترة 1992-1999قدرت صادرات العراق بحوالي 0.06 مليون برميل يوميا ، أما سعر برميل النفط الخام

[1]محمد علي حميد مجيد: مصدر سابق ، ص 58.

الاسمي فقد تراوح بين 18.4دولار عام 1992 و 15.5 دولار عام 1994، لا عجب إذن في انخفاض العائدات إلى 0.4 مليار دولار في المدة المذكورة، ارتفعت العائدات قليلا عام 1996 ، إذ بلغت 0.6مليار بسبب ارتفاع الصادرات الطفيف، إذ بلغت 0.08وكذلك سعر النفط الخام الاسمي إذ بلغ.20.03 دولار .بعد عام 1996 ارتفعت العائدات بشكل تدريجي، بسبب قبول الحكومة العراقية آنذاك، مذكرة النفط مقابل الغذاء ، ووصلت صادرات العراق إلى 2 مليون برميل يوميا عام 2000، وارتفع سعر برميل النفط إلى 27.6دولار ، أما عوائد التصدير فقد قدرت بحوالي19.7 مليار دولار . عادت الصادرات لتهبط في الأعوام التالية، إذ قدرت صادرات العراق في الأعوام 2002، 2009، 2000 بحوالي 1.4مليون برميل يوميا، أما العائدات فقدرت على التوالي : 17.7/23.4/ 12.5مليار دولار. سبب اختلاف العوائد في السنوات المذكورة، رغم ثبات الكميات المصدرة من النفط هو اختلاف سعر النفط فقد ارتفع سعر البرميل الواحد من 24.3عام 2002 الى 36.0 عام 2004

ثم الى 50.6 عام2005 ([1]). لم تصل عائدات العراق إذن مستوى عام 1980، رغم ارتفاع سعر النفط عن مستوى عام 1980.

[1]محمد سميح عافية و أحمد عمران منصور :مصدر سابق،ص 351.

الجدول (9) :صادرات العراق من النفط الخام وعوائد التصدير في 1970-2002 [1]

السنوات	الصادرات (1)	عوائد الصادرات (2)
1970	1.4	0.7
1972	1.4	1.0
1974	1.8	6.5
1976	2.2	9.2
1978	2.3	10.9
1980	2.4	26.0
1982	0.8	9.9
1984	0.8	8.8
1986	1.3	6.9
1988	2.0	9.3
1990	1.5	9.5
1992	0.06	0.4
1994	0.06	0.4
1996	0.08	0.6
1998	1.4	5.1
2000	2.0	19.7
2002	1.4	12.5

1-مليون برميل يوميا .2- مليار دولار

[1]opec annualstatistical bulletin 2005 .tables 13 and 23

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية 1990

المطلب الأول: النفط و حرب الخليج الثانية 1990 :

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية سنة 1988، شهد العالم تغيرات عميقة في طبيعة العلاقات الدولية ،التي كانت قائمة منذ الحربالعالمية الثانية و كان مصدر هذا التغيير انهيار الاتحاد السوفيتي و تراجعه عن مكانته كدولة عظمى تحت وطأة مشكلاته، فأصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى عسكريا و سياسيا و برزت اليابان كقوة اقتصادية و توحدت ألمانيا. و أدى الانسحاب السوفيتي من التدخل في النزاعات الإقليمية إلى نفوذ السياسة الأمريكية في فرض تسوية الأزمة الشرق الأوسط تخدم مصالحها النفطية و أمن إسرائيل.[1]

أخذ يتبلور لدى الإدارة الأمريكية في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية تصور معين لما أصبح يعرف بالمسألة العراقية، و بات في تقدير الاستراتيجيين الأمريكيين أنه لا ينفع تجاهل هذه المسألة بل و من الضروري التعامل معها بالسرعة الممكنة.

اولا – طبيعة المسألة العراقية:

لم يكن العراق في نهاية السبعينات يشكل قوة إقليمية فاعلة على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط، لكن واقع الحال يشير إلى أنه بعد تلك الفترة و بخاصة منذ أواخر الثمانينات أضحى كيانا قويا، و هناك أكثر من مؤشر يدل على ذلك وظهرت انعكاسات هذا التطور في رغبته العراق في القيام بدور إقليمي بارز في منطقة الشرف الأوسط و يتجلى ذلك في :

1– تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن النفط مصلحة حيوية أمريكية ، فهي مستعدة للدخول في مواجهة عسكرية ضد أية دولة تهدد مصالحها، لأن السيطرة على النفط تعني التحكم في كميات الإنتاج من جهة و تحديد الأسعار من جهة أخرى، و قد لوحظ منذ الثمانينات أن العراق يحاول التمرد على هذه الحقيقة. يعطي العديد من الباحثين و المحللين بعدا اقتصاديا مهما للحربعلى العراق و السيطرة على نفطه، يرتبط بالهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال إحكام

[1] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط ،بيسان للنشر ،بيروت، ص295.

السيطرة المطلقة على كل حقول النفط من كازاخستان إلى العراق و حتى السعودية، و هذا ما سيضع الحد لأي طموح أوروبي بمنافسة القوة الاقتصادية و السياسية الأمريكية، من منطق أن من يسيطر على النفط يتحكم في دفة الاقتصاد العالمي.[1]

2- رفض الوجود الإسرائيلي:

العراق من الدول التي لا تعترف بإسرائيل، و كانت من الدول التي تشبثت بفكرة التحرير الكامل لفلسطين، و رفض قرار مجلس الأمن رقم 242 لذلك هاجمت القيادة العراقية عبر وسائل الإعلام الدول العربية التي قبلت هذا القرار متهمة إياها بالمساومة و التنازل.[2]

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في حرب الخليج الثانية:

إن الأزمة العراقية الكويتية التي ظهرت إلى الوجود في أعقاب انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية فلها أسباب و دوافع محلية و عربية و دولية، تشابكت فيها المصالح الأسرية و المخاوف الإقليمية مع الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، و الذي يهمنا هنا هو الدور الأمريكي في هذه الأزمة. حيث بدأت الخطة الأمريكية بتخفيض أسعار النفط عن طريق تشجيع الدول المصدرة للنفط و الضغط عليها لزيادة الإنتاج و التصدير مما أدى إلى خفض سعر برميل النفط من 18دولار إلى 12 دولارا، و تذبذب هذا السعر بين 22 دولار و 10 دولارات في مطلع سنة 1989 إلى 1990، و لما كنت ديون العراق التي تراكمت عليه أثناء حربه ضد إيران تجاوزت 80 مليار دولار، فقد كان حريصا على ثبات سعر النفط المرتفع حتى يتمكن من دفع أقساط ديونه و لاحظ العراق أن الكويت و الإمارات العربية تصدران كميات أكثر من الحصة المقررة لكل منهما في اتفاقيات منظمة الأوبك مما أثار حفيظتها[3] و في 1990/ 07 / 17 اتهم صدام حسين الدول الخليجية العربية بتعمد اغراق السوق النفطية و بالولاء للولايات المتحدة. اجتاح العراق الكويت في 2 أوت 1990، حيث ادعى الرئيس صدام حسين أن الكويت أغرقت

---

1 – لطفي الخولي: الواقع الراهن و المستقبل مابعد عاصفة الصحراء ، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر،ط1 ،1998 ،ص .198.

2 – لطفي الخولي،نفس المرجع ص 198.

3 ختاوي محمد : النفط وتأثيره في العلاقات الدولية ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ،2010،ص 114.

الأوبك بإنتاج أكبر كمية من النفط أكثر من الكمية المتفق عليها، كذلك قلقه من عدم إعفاء الكويت عن ديونه و كذلك استنزافها لحقل الرميلة الموجودة على الحدود العراقية الكويتية، فأسعار النفط الخام ارتفعت بسرعة إلى 36 دولار للبرميل خلال شهر سبتمبر لتلك السنة و في شهر أكتوبر وافقت هيئة الأمم المتحدة على استعمال القوة للتدخل في العراق بالقوة، هدف التدخل الأمريكي و حلفائها هو أخراج العراق من الكويت، و كذلك حماية مصالحها في الكويت، و قد كشف الرئيس الأمريكي بوش الأب في خطاب له يوم 12 سبتمبر 1990عن أن نفط العراق هو الأهم بالنسبة للولايات المتحدة بقوله:« إن العراق يسيطر على 10 بالمئة من احتياطي النفط العالمي، و يسيطر مع الكويت على ضعف هذه النسبة و اذا سمح للعراق بابتلاع الكويت ، ستكون له القوة الاقتصادية و العسكرية و الغطرسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على نصيب الأسد من النفط العالمي، و لا نستطيع و لن نسمح لشخص بالسيطرة على مورد حيوي كهذا »[1]

و في هذه الحالة إذا استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على العراق و نفطه من خلال الغزو و وضع حكومة عميلة هناك، فإنها يمكن أن تتحكم في حجم الإنتاج العالمي من النفط من خلال مضاعفة حجم الإنتاج العراقي، و يمكنها بالتالي أن تعمل على خفض أسعاره بشكل كبير بما يحقق مصالحها كأكبر دولة مستهلكة، و مستوردة للنفط في العالم، حتى لو أدى ذلك إلى تدهور اقتصادي يصل إلى حد الكارثة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، و بالذات الدول التي تعتمد على النفط بشكل كامل تقريبا في تحقيق دخلها.

وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمام اختيارين في تعاملها مع العراق عقب احتلاله للكويت إما المواجهة العسكرية أو الاحتواء فاختارت المواجهة العسكرية لارتباطها بعقد صناعة العدو التي ترسخت في الذهنية الأمريكية بعد زوال الخطر السوفيتي و بروز العراق كقوة اقليم تتربص بآبار النفط[2]. إن سيطرة العراق على الكويت يعني سيطرته على 200 مليار برميل مجموع نفط العراق و الكويت أي حوالي 20% من احتياطي النفط في الخليج، ناهيك عن تحكمه

[1] مذكرات جيمس بيكر: سياسة الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر، ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1999، ص 106.

[2] **Davis Bill,' Blood And Oil', http://www.commondreams.org-20/07/2020.13;00.**

بالأسعار و الإنتاج و إحكام قبضته في المستقبل على نفط السعودية و أقطار الخليج الأخرى،

و هذا يشكل تهديدا خطيرا لأهم أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة لذلك أعلن جورج بوش في تصريح له نشرته مجلة نيوز ويك بتاريخ 19 نوفمبر 1990 : إننا لا نستطيع أن نسمح لصدام حسين بأن يفرض علينا ابتزازا اقتصاديا، إن الأمن الطاقوي جزء من الأمن القومي و علينا أن نتهيأ للتصرف على هذا الأساس[1]. و بالفعل تحركت الإدارة الأمريكية لمواجهة هذه الأزمة فاختارت الحل العسكري منذ الوهلة الأولى و إن كانت قد سلكت طريق الأمم المتحدة " لتضفي على هذا الخيار الشرعية الدولية لإظهار العراق بمظهر الخارج عن القانون الدولي و الحصول من مجلس الأمن على قرارات تمنحها الشرعية الدولية و كان أول قرار اتخذه الرئيس الأمريكي بعد إدانته عملية الاجتياح إرسال مجموعة من طائرات 15 **F** إلى السعودية و تجميد كل الأموال العراقية الكويتية في البنوك الأمريكية ثم البدء في إعداد الخطط العسكرية في التدخل و كانت الخطوة الثانية هي الحصول على موافقة السعودية و بعض الدول الخليجية لاستضافة قوات أمريكية ضخمة علىأراضيها .

– لأول مرة في الأمم المتحدة أصبح مجلس الأمن في انعقاد دائم و أصدر خلال الفترة الممتدة من 2 أوت 1990 إلى 29 نوفمبر 1991 (إحدى عشر 11) قرارا جميعها ملزم و يشير إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق التي تخول المجلس سلطة تقديرية واسعة في مجال ما يراه مناسبا من تدابير القصر العسكرية و غير العسكرية.

وللإشارة هنا أن العالم العربي انقسم على نفسه بين مؤيد لتحرير الكويت و بين الرافض لوجود عسكري أمريكي على الأراضي العربية مما أدى إلى شل الموقف العربي و إفساح المجال للدور الأمريكي . و في 1990/ 9 / 5 ، أعلن وزير الخارجية جيمس بيكر أمام الكونغرس الأمريكي بأن أمريكا و دول الخليج على غرار الحلف الأطلسي و بموجب هذا الحلف ستحتفظ أمريكا بقواعد عسكرية وجودية في دول الخليج حتى بعد انسحاب العراق من الكويت، و بعد ذلك بيومين أعلن بيكر أن دول الخليج وافقت على المساهمة بسخاء في دفع تكاليف الوجود

[1] حافظ بيرجاس :مرجع سابق ، ص 310.

الأمريكي في المنطقة و أنها ستقدم مليار دولار شهريا لهذا الغرض.[1]

لقد أعدت الولايات المتحدة لحرب تحرير الكويت إعدادا جيدا إعلاميا و دبلوماسيا و عسكريا، و شاركت في الحملة العسكرية 28 دولة منها 14 دولة من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي و 9 دول عربية و 5 دول إسلامية.

المطلب الثالث: دوافع الخيار العسكري الأمريكي في أزمة الخليج الثانية:

أعدت الولايات المتحدة خطط التدخل العسكري قبل أزمة الخليج الثانية بدءا بقوات الانتشار السريع و انتهاء بإيجاد القوات و التسهيلات العسكرية في بلدان تلك المنطقة و كانت أزمة الكويت الفرصة المنتظرة، أما الدوافع فكانت اقتصادية و سياسية و استراتيجية.

1- **الدوافع الاقتصادية** :إن التدخل العسكري الأمريكي في الخارج أسلوب تتبعه الولايات المتحدة كلما وجدت اقتصادها يعاني حالات الركود)* و الأزمات الاقتصادية الحادة، وهناك أمثلة عديدة على هذا السلوك منها: تدخل الرئيسترومان في كوريا عام 1950، و تدخل الرئيس إيزنهاور في لبنان عام 1958[2]، ثم التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام لتجنب أزمة اقتصادية بدأت عام 1967.

إذ أن تردي الأوضاع الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية دفعت إدارة بوش إلى البحث عن حرب تحرك الآلة الإنتاجية و تعيد الاقتصاد الأمريكي إلى حالته الطبيعية، إن النقص في الموارد المالية عامل مهم من الرد الأمريكي للغزو العراقي للكويت في هذا الغزو و فاجأ الولايات المتحدة الأمريكية و العالم.

2- **الدوافع السياسية و الاستراتيجية**:فعلى الصعيد السياسي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية عبر تدخلها العسكري في الخليج استعادة الهيبة الأمريكية على المستوى الدولي بعد أن فقدتها إثر هزيمتها في حرب الفيتنام، لذلك أعلن الرئيس بوش بعد انتهاء حرب الخليج أن «عقدة الفيتنام قد دفنت في صحراء الجزيرة العربية كما اتجهت

1ختاوي محمد: مرجع سابق ، ص 98.

* حالة الركود الاقتصادية كانت امتداد لأزمة الاقتصاد الأمريكي في عهد الرئيس ريغن و هي نتيجة الزيادة الكبيرة التي رصدها خاصة فيما يتعلق بميزانية التسلح.

2نفس المرجع، ص 98.

إدارة الرئيس بوش إلى اختيار الحل العسكري ضد النظام العراقي بهدف استعادة ثقة الأنظمة الصديقة بها و بالقدرة الأمريكية على حماية تلك الأنظمة من أي تهديد يواجهها، و يبدو أن الخيار العسكري و الأمريكي استهدف أيضا إفهام حلفاء أمريكا الغربيين بأن القوة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تحمي مصالحهم النفطية في الخليج خاصة ألمانيا و اليابان. أما على الصعيد الاستراتيجي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الخيار العسكري لتأكيد زعامتها العسكرية و السياسية للعالم خاصة بعد انتهاء الثنائية القطبية لانهيار الاتحاد السوفيتي فكان لابد للولايات المتحدة من إيجاد هدف استراتيجي آخر يبرر الاحتفاظ بالحلف الأطلسي بعد تفكك حلف وارسو[1].

المطلب الرابع: أهداف التدخل العسكري الأمريكي في حرب الخليج الثانية: من بين الأهداف الخفية للتدخل العسكري الأمريكي في العراق ما يلي:

1 تحطيم القدرات العسكرية العراقية: لقد جاءت أزمة الخليج لتغطي آلة الحرب الأمريكية و الغربية الفرصة المناسبة لتدمير القدرة العسكرية العراقية، ولم يكتف بإلحاق الهزيمة بالجيش العراقي بل كان من شروط وقف الحرب تجريد العراق من جميع أسلحته الإستراتيجية بواسطة هيئات التفتيش الدولية كما لا تسمح أيضا لأي قوة في المنطقة بأن تتفوق عسكريا على إسرائيل.

2السيطرة الأمريكية على منابع النفط:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف الرئيسية في الإستراتيجية الأمريكية و ذلك من خلال التواجد العسكري الكثيف خاصة في السعودية و الكويت) كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المنتظرة من أجل شرعنة وجودها العسكري من خلال اتفاقيات ثنائية" "أبرمتها مع الدول الخليجية[2]. وجاء في تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكية ادوارد جيرجيان في بداية 1992 أعلن فيه أن إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع المملكة العربية السعودية و الكويت

[1]حافظ برجاس، المرجع السابق، ص318.

[2]طلعت أحمد مسلم:القواعد العسكرية الأجنبية ، في الوطن العربي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط52،2011.

و سلطنة عمان و قطر و البحرين و الإمارات العربية المتحدة، باتت منذ حرب الخليج حجر الزاوية في السياسة الأمريكية و إن الاستقرار في الخليج أمر حيوي ، ليس لمصلحتهم القومية فحسب، بل للأمن الاقتصادي العالمي.[1]

إن الغاية الأساسية من سيطرة الولايات المتحدة على نفط المنطقة هي تحقيق ثلاثة أهداف فرعية هي: أ- التحكم في إنتاج النفط و أسعاره و في حجم توزيعه عالميا

و ذلك لتأمين الحاجات النفطية الأمريكية بأسعار رخيصة، والتحكم في كميات إنتاج النفط و احتكار تصديرها وتوزيع حصصها على الدول المستهلكة وفقا لمصالحها السياسية و الاقتصادية.

و كذا السيطرة على النفط العربي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أرباح طائلة من خلال التحكم في الأسعار امتصاص فائض البيترودولار العربي عن طريق الاستثمارات.

ب- تجريد العرب من سلاحهم النفطي: وقد كان هذا الهدف من أولويات السياسة الأمريكية منذ الصدمة النفطية الأولى عام 1973، بعد حرب الخليج فقد العرب هذا السلاح و تم تعطيله نهائيا بفعل السيطرة العسكرية الأمريكية على مصادر النفط و إغراق الدول العربية بالديون نتيجة هذه الحرب.

ج - منع الدول العربية من محاولة السيطرة الذاتية على الثروة العربية بعد حرب الخليج أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة التي تحمي الحقول و المنشآت النفطية العربية من خلال تحكمها في إنتاج و تسعير و تسويق النفط.[2]

3- حماية إسرائيل:

التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بوجود إسرائيل و إبقائها قوية و حمايتها من أي تهديد لأنها تشكل خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية، لذلك تعرض الولايات المتحدة الأمريكية

---

1 أسامة عبد الرحمان: العلاقات العربية-الأمريكية حتى الربيع العربي، القاهرة :هية النيل العربية للنشر و التوزيع،2012 ،ص 92.

2المصدر نفسه ،ص 93.

تسويتها للقضية الفلسطينيةبما يحافظ على المصالح الإسرائيلية.

فنجدها قد سعت الى عقد اتفاقيات مع الدول العربية القريبة الى اسرائيل من اجل تحقيق ذلك ومن هذه الاتفاقيات نجد :

1 – في سبتمبر 1991 أعلنت الحكومة الكويتية موافقتها على اتفاق التعاون الدفاعي مع الو.م. ألمدة 10 سنوات، وتم توقيعه رسميا بتاريخ 19سبتمبر .1991

2–تم توقيع اتفاقية التعاون الدفاع مع البحرين في 27اكتوزبر 1991 لمدة 10 سنوات، و منذ عام 1993 باتت البحرين مقرا للقيادة المركزية للبحرية الأمريكية[1] و كذلك مقرا لقيادة الأسطول الخامس الأمريكي.

3- في 7 جوان 1992 تم توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي الثالثة بين قطر و الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]أسامة عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص 93.

المبحث الثالث : البعد النفطي للاحتلال الامريكي للعراق 2003:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف العراق عبر مختلف سياساتها المتبعة، لتتراوح ما بين الحرب والاحتواء، الحرب التي كانت بداية بحرب الخليج الثانية سنة 1990 والتي أسفرت عن تدمير الدولة العراقية على جميع الأصعدة، ثم عملت على إتباع سياسة احتواء العراق عبر فرض مجموعة من القرارات العقابية الصادرة تحت مضلة الأمم المتحدة والتي وضعت العراق تحت الحصار الاقتصادي، هذا الحصار الذي كانت نتائجه كارثية على الشعب العراقي، والذي دمر ما تبقى بعد عاصفة الصحراء، لتغير الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى سياستها تجاه العراق بمجيء بوش الابن الذي اتبع سياسة الحرب الوقائية لتحتل بذلك العراق سنة 2003 تحت مبررات مختلفة وبسهولة تامةخاصة بعد أن قضت على قوة هذا البلد عبر السياسات السابقة.

المطلب الأول :المبررات الأمريكية للحرب ضد العراق في 2003

ساغت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبررات المعلنة في حربها ضد العراق، بداية بمحاولة نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، والتي من الممكن أن يتم وضعها في أيدي الجماعات الإرهابية، ثم عملت على تلفيق تهمة رعاية الإرهاب العالمي للنظام العراقي، وبعد فشلها في إثبات هاذين الادعاءين عملت على الترويج لنشر الديمقراطية وتحرير الشعب العراقي من ظلم النظام الديكتاتوري، إلا أنها فشلت مرة أخرى في إثبات قدرتها على تنفيذ هذا الادعاء،[1] وبالتالي سقطت كل التبريرات الأمريكية لهذه الحرب، وهو ما يعني وجود مجموعة من الأهداف والأسباب الخفية الكامنة وراء هذه الحرب،وسيتم معالجة هذا المبحث في نقاط أساسية تتمثل فيما يلي: . الأسباب المعلنة للحرب الأمريكية ضد العراق و الأهداف غير المعلنة للحرب الأمريكية ضد العراق.

[1]–جواد كاظم جواد سميسم : الصدمة والرعب ، دراسة تحليلية للحرب على العراق ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، 2011.

01- المبررات المعلنة للحرب الأمريكية ضد العراق:

تباينت الأسباب الأمريكية المعلنة في حربها ضد العراق سنة 2003م، بين التركيز على هدف القضاء على خطر أسلحة الدمار الشامل وهو التبرير الذي تم الاتفاق عليه منذ البداية، واتهام العراقبدعم الإرهاب ورعايته، وهو التبرير الذي تم ربطه بسابقه من خلال إمكانية تزويد النظام العراقي الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل، وكذا تهديد هذه الدولة لغيرها من دول الجوار، وصولا إلى الترويج ونشر الديمقراطية في العراق وعلاقته بتحقيق الأمن وتحرير الشعب العراقي، وبذلك فقد كان هناك استمرار في إيجاد التبريرات المناسبة لشن الحرب، هذه الإدعاءات التي تثبت زيفها سواء كان ذلك قبل بدأ الحرب لضعف أدلتها أو أثناءها أو حتى بعدها .

01-أ / امتلاك أسلحة الدمار الشامل:

يعتبر نزع أسلحة الدمار الشامل من أهم مبررات الحرب الأمريكية على العراق، فكانت كل التصريحات الرسمية متعلقة بهذا التبرير، المبني على معلومات وتنبآت استخباراتية ثبت زيفها فيما بعد، لذلك سيتم التركيز في هذا العنصر على أهم النقاط التي تم بناء وفقها هذا الادعاء.[1]

بداية لابد من الإشارة إلى أن مشروع الحصول على أسلحة الدمار الشامل في العراق يرجع لثمانينات القرن العشرين، حينما قام العراق بإنشاء مفاعل نووي في أراضيه كبداية لإنتاج السلاح النووي، إلا أن إسرائيل كانت أسرع، حيث قامت بتدمير هذا المفاعل بطائراتها في يونيو 1981، مما ترتب عليه فشل خطط تطوير هذا السلاح في العراق في ذلك الوقت، وإن كان العراق قد لجأ فيما بعد لوسائل أخرى منها محاولة استيراد التكنولوجيا النووية من دول أخرى، حيث كشفت مختلف التقارير الدولية أن العراق قد استورد كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأسلحة التي تم استخدامها ضد الشعب الكردي في شمال العراق عام 1988م،[2] وكذا ضد إيران أثناء حرب الخليج الأولى، وبعد اجتياح النظام العراقي لدولة الكويت عام 1991 بلا سند قانوني، قرر مجلس الأمن الدولي حينها إخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية باستخدام القوة العسكرية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي

[1] عزام صياح : النفط العراقي الهدف الثمين لبوس وإدارته ، جريدة المناضل ، العدد 354، 2007، ص 21.

[2] جواد كاظم جواد سميسم، مرجع سابق، ص 16.

687، وبإلزام العراق بتقديم كشفا دقيقة ووافية عن جميع البرامج الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومترا، فضلا عن البرامج النووية الأخرى بما في ذلك أية منشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في

الأسلحة النووية ، إضافة إلى تشكيل لجان حددتها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتتولى البحث عن أسلحة الدمار الشامل وتفتيش المنشآت العراقية ذات الصلة، وقد تم منخلال هذه الإجراءات القضاء الكامل على القوة العسكرية العراقية بشكل كامل وليس على الأسلحة النووية فقط، فمنذ عاصفة الصحراء التي تم فيها القضاء على جزء كبير من القوة العسكرية العراقية، قامت الولايات المتحدة بالضغط على هيئة الأمم المتحدة لاتخذ إجراءات عقابية تقضي على قدرات النظام العراقي، وهو ما نجحت في تحقيقه بالفعل وما يثبته سقوط النظام العراقي سنة 2003 دون أدنى مقاومة.[1]

إن ثبوت زيف الادعاء الأمريكي بضرورة احتلال العراق من أجل نزع أسلحته والحد من خطره على الأمن الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة، لم يثنها على الإدعاء بوجود علاقة بين النظام العراقي والقاعدة الإرهابية، وبإمكانية تزويد هذا النظام الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل.

ب/ رعاية الإرهاب:

ظهر الإرهاب كتهديد أساسي للأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث جعلت إدارة بوش الابن من هذه المسألة قضية جوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية، لتعلن عن إستراتيجية جديدة وفق ما ورد في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي 2000"تتمثل في الحرب الوقائية إثر هذه الأحداث[2]، وتشن حرب عالمية على الإرهاب، فقادت بذلك هذه الإدارة الولايات المتحدة إلى تلك الحروب على وقع تصاعد الخطاب عن المثل الأمريكية، والمخاوف العميقة بشأن الأمن القومي، فكانت البداية بحربها ضد أفغانستان لمحاربة تنظيم القاعدة الإرهابي وسط شرعية دولية، ثم حرب العراق دون هذه الشرعية مستغلة بذلك الخوف الذي ولدته هذه الهجمات

[1]بوب ودورد:الحروب السرية للمخابرات المركزية الامريكية ، ترجمة سامي الرزاز،الفجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ،1990، ص 469.

[2]ديك تشيني :في زماني ،مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2012،ص410.

الإرهابية، لتقنع العالم بالعلاقة الخفية بين نظام صدام حسين والإرهاب، لينجح بوش في إقناع الشعب والكونغرس بضرورة توجيه ضربة استباقية إلى العراق للقضاء على تهديد هذا النظام لأمنها القومي، في حين فشل في إقناع مجلس الأمن بذلك، إلا أن ما

يثير الشكوك حول هذا الادعاء كسابقه، هولماذا الولايات المتحدة الأمريكية لم تهاجم المملكة العربية السعودية بالرغم من أن منفذي الهجمات الإرهابية لأحداث 11/ 09 من أصول سعودية؟، وكما أثار إدعاءها من قبل حول محاولة نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأنها لم تقم بمهاجمة كوريا وإيران من قبل بالرغم من ثبوت امتلاك كوريا لهذا السلاح.[1]

ج/ تحرير العراق وتعزيز الديمقراطية:

كان اهتمام صناع السياسة الخارجية بالترويج للديمقراطية منذ البدايات الأولى لتشكل الدولة الأمريكية، فمنذ عهد وودرو ويلسون تم تعزيز هدف نشر الديمقراطية في الخارج باعتبارها أحد أهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وبعد أحداث 11 سبتمبر أصبح تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط مبدأ أساسي في إدارة بوش الابن، لذلك دعت هذه الإدارة التغيير النظام العراقي ونشر الديمقراطية والحرية، وهذا ما يمثل دعم الأفكار المقاربة الليبرالية،[2] وهي نفس الأفكار التي كان يدعوا لها المحافظين الجدد على اعتبار أن انتشار الديمقراطية الليبرالية يحسن أمن الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن ما ربط إدارة بوش الابن أكثر بقضيةالترويجللديمقراطية، كان احتلال بلادهللعراق عام 2003، وسط حملة تبشيرية كبيرة، لنشر الديمقراطية وتعزيز القيم الأمريكية التي تهدف حسب رأيهم للقضاء على التطرف والإرهاب العالم.

فالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط انتقلت من تأييد الاستبداد إلى اعتناق الرأسمالية، وأخيرا إلى الترويج للدمقراطية، حيث كانت سياساتها في الماضي تقوم على دعم الديكتاتوريات والملكيات المطلقة على منطق إدامة الاستقرار في ظل المواجهة مع المنافس

---

1 كريستوفو شير وآخرون: كذبات بوش الخمس الكبيرة، ترجمة: محمود عيسى، سوسن كنعان، دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربى، 2004، ص 118.

2 علي عبد الفتاح الحاروني: "العالم العربي في ولاية بوش الثانية الفوضى البناءة، دراسات إستراتيجية، العدد 1، جانفي 2006، ص 62

الإيديولوجي الشيوعية– وبعد زوال ذلك التهديد،[1] برزت أطروحات حول الخطر الإسلامي مما دفع بالولايات المتحدة لتركز على منطقة الشرق الأوسط كأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية بحجة نشر الديمقراطية في هذه المنطقة، هذه الأطروحة التي كان يقف المحافظون الجدد وراءها، حيث رأوا في الحرب الأمريكية على العراق أحد أهم عناصر خطة طويلة المدى معدة لتبديل الشرق الأوسط ، ففي نظرهم أن تغيير النظام في العراق خطوة أولية لتغيير كل حكومات المنطقة.

د/ تهديد العراق لجيرانه:

لقد ادعت الولايات المتحدة بالإضافة إلى التبريرات السابقة بأن العراق يمثل تهديدا لجيرانه، وهذا ما يوضحه بوب ودووارد في كتابه خطة هجوم بقوله:

كانت المهمة في أي حرب عراقية واضحة كالشمس: تغيير النظام، إسقاط صدام استئصال التهديدات المرتبطة به –أسلحة التدمير الشامل، العلاقات الإرهابية، الخطر الذي كان يمثله بالنسبة إلى البلدان المجاورة ولاسيما إسرائيل".[2]

وقد بنت الولايات المتحدة هذا الإدعاء من خلال اعتداءات العراق السابقة في المنطقة ، منذ حرب الخليج الأولى مرورا لحرب الخليج الثانية، وتهديداتها لإسرائيل وللمصالح الأمريكية، غير أنه لم يتوافر دليل موثق على وجود سياسة عراقية استهدفت المصالح الأمريكية أو أي دولة أخرى ذلك أن العراق لم يعد يشكل تهديدا لجيرانه ولم يعد يمتلك القدرة على تهديده الفعلي لأحد منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، ولأن سنوات الحصار التي دامت 12 عام قد حدت من قدرته العسكرية والاقتصادية حتى البشرية ولم يعد قادرة على تهديد أحده، وبالتالي لم يتم التركيز كثيرة على هذا التبرير[3].

لقد فشلت الولايات المتحدة في إثبات صحة كل التبريرات والأهداف المعلنة حيث تيقنت

---

[1]عبد الله هوادف:"مبدأ ترويج الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطلقات النظرية والسياساتالعملية، (أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03– 2012)، ص 133.

[2]قاسمي السعيد:"مشروع "الد مقرطة في السياسة الخارجية الأمريكية، الأهداف والاستعمالات، مرجع سابق، ص**30**.

3 نويل ماميرو باتريك فاربياز :خطورة امريكا ، ملفات حربها المفتوحة في العراق، ترجمة ميشال كرم ، دار الفرابي ، بيروت ،2004، ص 187.

الولايات المتحدة قبل العالم كله ، بأن نظام صدام لم يكن يملك أسلحة دمار شامل ، ثم تيقنت أن هذا النظام لم يكن له أي علاقة بتنظيم القاعدة ولا بهجمات 11 سبتمبر، كما أنها أخفقت تماما في تحقيق السبب الرابع حول إقامة نموذج حقيقي للديمقراطية المزعومة بالعراق، وبالتالي فثبوت زيف كل الأهداف المعلنة يدفع للبحث في خفايا هذه الحرب والتحقق من أهم الأهداف غير المعلنة.

المطلب الثاني/ الأهداف الغير معلنة للحرب الأمريكية ضد العراق :

تعبر الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، عن ما يمكن أن يطلق عليه "حرب المصلحة"[1]، التي تكون تحت أي مبرر ترى فيه خدمة لمصلحتها، فبعد التطرق للأهداف الأمريكية المعلنة حول هذه الحرب، تبين فشل كل هذه الأهداف والتبريرات التي بنيت عليها الحرب، الأمر الذي يدعو للبحث في الأسباب الخفية وراء هذه الحرب، والتي كان النفط– والسيطرة عليه– أهمها خاصة وأن العراق يتربع فوق ثاني أكبر احتياطي عالمي للنفط، كما أن هذه الحرب تصب في خانة المحاولة للحفاظ على الأمن الإسرائيلي وإعادة صياغة المنطقة بما يتناسب ومشروعها العالمي للسيطرة على المنطقة، هذا بالإضافة لسعي الولايات المتحدة لاحتواء كل الدول المعادية لسياستها خاصة فيما يتعلق بإيران.

01– السيطرة على النفط:

يعتبر السيطرة على النفط العراقي أمر ضروري بالنسبة للولايات المتحدة، باعتباره بديل للنفط الخليجي، خاصة وأن الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تسعى للسيطرة على موارد النفط والطاقة في العالم، هذه الموارد التي تتركز في الشرق الأوسط، لذلك كانت حرب العراق من أجل السيطرة على إمدادات النفط في الشرق الأوسط [2]، نظرا لأهمية هذا النفط بالنسبة للولايات المتحدة، حيث أصبح الهدف الرئيسي للسياسة الأمنية الأمريكية، خاصة منذ السبعينات بسبب الحظر النفطي سنة 1973، لذلك كان ضمان الوصول إلى هذا النفط أمر مهم للولايات المتحدة وحلفائها، فمنذ نهاية الحرب الباردة كان القلق ظاهر حول إمكانية محاولة

[1] بوب ودورد، خطة الهجوم، مرجع سابق، ص 68.

[2] John S. Duffield, "Oil and the Iraq War: How The United States Could Have expected to Benefit, And Might Still", Middle East Review of International Affairs, Volume 9, Number 2 (June)2005,p112.

قوة خارجية معادية السيطرة على إمدادات النفط في المنطقة، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الأولى، أن عليها تبني استراتيجية طاقوية في منطقة الخليج تخدم مصالحها، لأن منطقة الخليج تكاد تصبح عاصية على السيطرة،لذلك بقي العراق حاضر دائما في الاستراتيجية الأمريكية لإبقائه تحت السيطرة وضمان عدم وصول أي من الدول المنافسة لنفطه.

فمن التدخل العسكري إلى سياسة الاحتواء عملت الولايات المتحدة على إبعاد كل الخصوم من الساحة العراقية، إلا أنه وبعد أن دمر الأمريكيون الجزء الأعظم من القوة العسكرية والاقتصادية العراقية عام 1991، بدأ العراق بإقامة تحالفات مع دول أجنبية، خاصة روسيا التي كان لها بدورها أطماع نفطية في العراق، كما منحت بغداد عقود نفطية لكل من الصين وفرنسا اللتين كانتا تنتظران رفع الحظر الأمريكي المفروض؛ للحصول على مشاريع نفطية كبيرة تعود على اقتصادياتهما بفائدة عظيمة، كما أقدم صدام على خطوة حملت تهديدا للمصالح الأمريكية بإعلانه في أكتوبر سنة 2000 عن التوصل إلى اتفاق مع فرنسا لتسعير مبيعات النفط العراقية[1]، ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء باليورو بدلا من الدولار الذي تلتزم به الأوبك منذ بداية السبعينيات، فالدولار الذي يشكل عملة الاحتياط العالمي يعتبر ركيزة الإمبراطورية الأمريكية؛ وأي تهديد محتمل له لصالح العملة الأوربية من شأنه أن يجعل من أوربا القوة المهيمنة في العالم، لذلك جاءت الحرب الأمريكية على العراق لتنهي كافة العقود والاتفاقيات المبرمة سابقة مع دول مثل روسيا وألمانيا وفرنسا؛ الأمر الذي يفسر اعتراض هذه الأخيرة لتلك الحرب، ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ ذلك القرار إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث باعت الأحلام الأمريكية بالفشل في العثور على احتياطيات نفطية هائلة تعوض عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، فكان التركيز الأمريكي دوما على العراق، الذي يتربع على حوالي 112 مليار برميلا، أي ما يفوق 10%من احتياطي النفط الكلي العالمي، فهو ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، ومع ازدياد اعتماد الاقتصاد الأمريكي على صادرات النفط، أخذت الولايات المتحدة تبحث عن الوصول إلى احتياطيات النفط أو مصادره الأرخص، لذلك جعل الرئيس بوش من تحقيق أمن الطاقة آنذاك أولوية بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، إلا أن هذه الأهمية التي يحظي بها

[1]محمد أحمد علقة المؤمني: الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية في القرن الحادي والعشرون،أربد الاردن،2005، ص126.

أمن الطاقة، كانت ظاهرة مسيطرة على مختلف الإدارات، خاصة مع مبدأ كارتر الذي اعتبر أي محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي اعتداء على المصالح

الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي لابد من التصدي لهذا الاعتداء بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية، وهذا ما يدلعلى أن للولايات المتحدة الأمريكية نية طويلة الامد للسيطرة على نفط المنطقة[1]، لذلك كانت حرب العراق الطريق الناجع لدخول الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما تأكد من خلال التوصيات السرية التقرير ديك تشيني " فان النفط العراقي سيكون البداية الإستراتيجية طويلة تمتد من بحر قزوين إلى الخليج الغني بغرب إفريقيا، هذا ما دفعإدارة الرئيس بوش للتفكير في خطة لتنفيذ مخططها، فكانت 11 سبتمبر 2001 هي الفرصة المناسبة، لتنفيذها مشروعها الإمبراطوري الذي لا يريد أن يسمح بظهور أية قوة أخرى منافسة له في العالم.

فأحداث 11 سبتمبر أفضت إلى مجموعة من العناصر التي لها علاقة بتطبيق الطموح الطاقوي الأميركي الجديد، أولا: بما أن القاعدة الأساسية للشبكة الإرهابية هي أفغانستان، فيجب تدمير نظام طالبان، وبالتالي نشر قوات أمريكية في آسيا الوسطى، الأمر الذي يفترض فتح الطريق أمام نفط بحر قزوين،

ثانيا: بما أن معظم الانتحاريين هم من العربية السعودية، وبالتالي فهذه الدولة لم تعد تعتبر موضع ثقة ويجب إعادة النظر في شروط الحلف المعقود معها، ثالثا من أجل إيجاد وزن مقابل لوزن السعودية، فوضع هدف جديد المتمثل في السيطرة على نفط العراق، وهذا ما أثبتته الحرب، فقد كانت وزارة النفط العراقية الوزارة الوحيدة التي تمت دراستها من النهب عند اجتياح بغداد[2]، بالإضافة إلى حماية حقول النفط ومناطق التخزين، كما سعت قوات الاحتلال إلى حماية والحصول على الوثائق والعقود والمعلومات التفصيلية عن نفط العراق، فاحتلال الأمريكي للعراق حسب رؤية بوش ونائبه تشيني ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، من أجل

[1] سعد حقي توفيق: "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، 2010، ص 3

2 نويل ماميرو باتريك فاريياز: مرجع سابق، ص 63.

اكتمال مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها.[1]

إن جميع التصريحات التي صدرت عن كبار المسؤولين والسياسيين الأمريكيين تثبت أن الحرب الأمريكية كانت بهدف النفط، وهي دلالة واضحة على أهمية النفط ومكانته في السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ما يوضحه الخطاب الذي وجهه الرئيس الأمريكي جورج بوش – **H. W , Bush** » « **George** إلى الأمريكيين الذي جاء فيه: " إن وظائفنا وطريقة حياتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كله ستتأثر إذا وقعت احتياطات النفط في العالم تحت سيطرة صدام حسين[2] .

كما تحدث بعض النواب في البنتاغون بصراحة عن أن الحرب على العراق هي من أجل النفط وليس لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، فهذا نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتر يقول في مقابلة في سنغافورة بتاريخ 31ماي 2003:دعونا ننظر للأمر ببساطة ....فالفرق الأهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمن من الناحية الاقتصادية .....لم يكن أمامنا من خيار أخر في العراق فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط[3].

و يضيف الجنرال شوارزكويف الذي قاد الهجوم على العراق1991 أن:نفط الشرق الأوسط هو دم الحياة بالنسبة للغرب فهو مصدر الطاقة لنا حاليا "[4].

في حين أن برجنسكي– مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر – الذي قام بزيارات إلى المنطقة أوائل التسعينات لصالح شركات النفط، حذر البيت الأبيض من أن الولايات المتحدة سترتكب خطأ فادحا إذا تجاهلت مصالحها الإستراتيجية الحيوية في تلك المنطقة، وبعد احتلال العراق أشار زبغنيو بريجنسكي، إلى أن سيطرة أمريكا على منتجي النفط في الشرق الأوسط يمنحها القوة والتفوق على الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية التي تعتمد على الموارد الطاقوية

---

1 العوض عبد الرحمان عبد الله : منظمة الأوبك التحولات الكبرى والتحدي المستمر ، الطبعة الأولى، 1987. ، ص 14.

2 مكسيم لوفابر: السياسة الخارجية الامريكية ، ترجمة حسين حيدر ، لبنان ، دار عويدات للنشر والطباعة، 2006،ص148.

3 ايان تليدج: العطش إلى النفط "ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ترجمة: مازن الجندلي، بيروت : الدار العربية للعلوم، 2006، ص90.

4 عبد الحي يحيى زلوم: حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 34.

الخاصة بهذه المنطقة.[1]

إن كل هذه التصريحات تدل على النية الواضحة للولايات المتحدة للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، فكانت بذلك العراق المرشح الأوفر حظا لأن يكون الهدف الأول للتحرك الأمريكي الرامي للسيطرة على نفط العالم[2].كما تمثل الحرب الأمريكية في العراق من الناحية النظرية، وسيلة للضغط على منظمة الأوبك. فباعتبار العراق عضوا مؤسسة لهذه المنظمة، لعب فيها دورة مركزية حتى حرب الخليج الأولى، وبذلك قامت الولايات المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية بعد حرب الخريج الثانية لإضعاف دوره البترولي في السوق العالمية وفي المنظمة نفسها، خاصة وأن العراق يحتل موقعا يسمح له بالتأثير في أسعار النفط، وتدفق هذه السلعة إلى العالم تجعل العراق يؤدي دورا محوريا في السياسات النفطية، حيث هدفت الإدارة الأمريكية إلى إيجاد نظام عراقي حليف لها[3]، يضمن لها بسط السيطرة الكاملة على موارد العراق الشاسعة، في ظل وجود النفط السعودي والإيراني في الجوار دون أي دفاع؛ وهكذا تجرد منظمة الدول المصدرة للنفط من استقلاليتها عن واشنطن، وتكف عن التفكير في إبدال الدولار باليورو كعملة رسمية في مجال النفط، بما أن العراق تم القضاء عليه، وبذلك سيجعل هذا أوروبا تفكر جيدا قبل تحدي سياسات الولايات المتحدة، غير أن هذه الدول عملت حقا على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية عبر رفضها الحرب ورفضها الموافقة على استصدار قرار يخدم الهدف الأمريكي.[4]

وهذا ما أشار إليه هذا هنري كيسنجر في كتابه هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟بقوله: "إن حلفاء أمريكا الأوروبيين الذين يعملون على إضعاف نظام العقوبات لا يمكن أن يرغبوا في ظهور قدرة عراقية على تحويل الأوبك إلى سلاح موجه ضد الديمقراطيات الصناعية، في سياق التقويض التدريجي للحكومات المعتدلة في المنطقة. ولا يمكن أن تصبح السياسة الأمريكية إزاء

1مرجع نفسه، ص 47.

[2]ايان رتليدج: مرجع سابق، ص 167.

[3]سيبيل لوبيز: جيوبوليتيك البترول، ترجمة: صلاح نيوف، باريس: ارموند كول،2006، ص 258.

[4]ناعوم تشومسكي: الدول الفاشلة ـ إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية ، ترجمة ، سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007.

العراق أكثر مرونة إلا بعد رحيل صدام".[1]

ما بجدر الإشارة إليه هو أن رفض بعض الدول الغربية فرنسا، الصين، وروسيا– للحرب الأمريكية ضد العراق، يعود إلى تيقنها من الرغبة الأمريكية في الهيمنة على نفط هذه المنطقة وحرمانها من الاستفادة منه، خاصة وأن هذا التحرك الاستراتيجي تجاه العراق جاء بعد مشروع توقيع هذه الدول عقود النفط مع النظام العرقي[2].

تمثل الحرب الأمريكية ضد العراق عام 2003 مثال حقيقي للحروب الدولية التي هدفها النفط، فالولايات المتحدة عملت بكل السبل من أجل بلوغ هدفها بذرائع مختلفة، ولطالما النفط مازال المصدر الأساسي للطاقة فسيظل عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية الأمريكية ومحرك أساسي لتدخلاتها العسكرية، فأمن الطاقة خطوة إستراتيجية من أجل العولمة الأمريكية، لأن السيطرة على إمدادات النفط من شأنه أن يؤدي للهيمنة العالمية.

02-/ تأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم:

يتعلق الإدراك الاستراتيجي الأمريكي من وراء احتلال العراق بضمان زعامة الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة العربية عامة، وزعامة الكيان الصهيوني أيضاً، وبناء على ذلك فالإستراتيجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة تعمل على ترسيخ الانطباع على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى الوحيدة، ذلك أن منطق القوة في التصور الأمريكي يعد من أنجح الأساليب لضمان هيمنتها على العالم في المستقبل، وباعتبار أن المنطقة العربية عامة والعراق خاصة، من المناطق الحيوية في الإستراتيجية الأمريكية لردع أي تغيير جوهري في موازينها الإقليمية، لأهمية المنطقة الجيوستراتيجية وتصاعد قيمتها الجيو–اقتصادية، فالمنطقة العربية تحقق للولايات المتحدة محاصرة الكتلة الأوروبية جنوبا بتكثيف وجودها العسكري في البحر الأبيض المتوسط من أجل التحكم بطرق التجارة العالمية مع بلاد الشرق والتطلع لإزاحة النفوذ الفرنسي من المغرب العربي، أما الجناح الشرقي للمنطقة العربية ولاسيما العراق منها، فإن السيطرة الأمريكية عليه والوجود العسكري يمنح الولايات المتحدة نفوذ استراتيجيا لمحاصرة روسيا

[1] احمد عارف ارحيل الكفارنه: "الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 633.

[2] هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2003، ص 198.

والصين واليابان في آسيا[1].

إن الهدف الرئيسي من وراء هذه الحرب هو تأكيد وتثبيت الزعامة الأمريكية في الساحة الدولية ومحاولة الثورة على النظام الدولي الذي تأسس مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فهذا العدوان كان بمثابة استفزاز للأقطاب الدولية الصاعدة، وتجريب لمدى قدرتها على المناورة والتحدي ومحاولة دفعها نحو الكشف عن أوراقها ونواياها، فاحتلال العراق سيمكنها من التحكم في النفط الذي تعتبر احتكارهم دخلا لامتلاك ورقة مربحة في مواجهة الأقطاب الدولية الصاعدة وتكريس الهيمنة، كما أنه يمكنها من إسقاط الأنظمة المعادية، وهو ما يجعل من هذه الأنظمة لا تفكر في تحدي زعامتها وهيمنتها.

إذ أن حرب العراق تمثل تحول قصري ضد من هم خارج دائرة القوى الأساسية والدول العميلة، أي الدول والقوى الاجتماعية التي تقاوم الهيمنة الأمريكية والتي تتركز في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الولايات المتحدة كانت تهدف إلى زيادة انتشارها العسكري في العالم عبر بناء قواعد عسكرية جديدة في المنطقة[2]، فبسبب أهمية موقع العراق الذي كان خال من القواعد العسكرية الأمريكية، نظر إليه على أنه يمثل معوقا أمام الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى ربط الحدود الشمالية لحلف شمال الأطلسي بالقواعد العسكرية البرية والبحرية في الخليج العربي في الجنوب، فهو في هذه الحالة يمثل قلب المنطقة مما يتيح سيطرة أمريكية كاملة عليها، وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف من وراء الحرب على العراق إلى توسيع إمبراطوريتها بإقامة قواعد عسكرية ومراكز تنصت ومراكز قيادة تساعد في عملية التحكم في المنطقة، وكذا إعادة تشكيل العالم وفق تصور الولايات المتحدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك صناعة الأسلحة الأمريكية التي تقف وراء هذه الحرب وأغلب الحروب الأمريكية[3]، حيث تحقق هذه الصناعة أرباحا مذهلة من وراء هذه الحروب، وهو ما يجعلها تزيد من العطايا التي توزعها على السياسيين بما يدفع واشنطن إلى السعي لشن حرب جديدة حيث توفر الحروب فرصة

---

[1] مكسيم لوفابر ، مرجع سابق، ص 149.

2 إدريس لكريني: إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول مقاربة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 287، 2003 ص 184.

3 سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 151.

اختبار الأسلحة الجديدة وتوفر فرصة توقيع عقود إعادة إعمار ما تدمره الحرب.

كما أن تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية، يكون من خلال محاولة إظهار التفوق العسكري الساحق والقوة الطاغية التي تتمتع بها الولايات المتحدة على المسرح العالمي،

وتسجيل حقها في التحرك المنفرد لتوجيه ضربات ضد أية دولة أو مجموعة من الدول التي ترى واشنطن – بمعاييرها الذاتية – أنها يمكن أن تهدد أمنها القومي، أو مصالحها الاقتصادية، أو مكانتها العسكرية المتفردة على الساحة الدولية[1]، فحرب العراق كانت تعني أيضاً فرض التوجهات الأمريكية الجديدة على دول الاتحاد الأوروبي، والحصول على اعترافهم بالدور الإمبراطوري الجديد للولايات المتحدة، وتوجيه رسالة حازمة.

وفي الأخير يمكن القول أن احتلال العراق كان يهدف إلى إظهار القدرة الأمريكية، وأثبت بدلا من ذلك حدود تلك القدرة. فقد ذهب الرئيس بوش إلى الحرب لأنه يعتقد أن القيام بذلك ضروري للحفاظ على سلامة أمريكا، إلا أن هذه الحرب والإفراط في التمدد العسكري تسبب في آثار سلبية على المصالح الأمريكية في المنطقة بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، حيث خفضت فرصة استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لحالات الطوارئ في أماكن أخرى من العالم، وهذا ما أكده جون مولر **John Mueller**، فهو يري بأن التوسع المفرط للقوة العسكرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر –حربي العراق وأفغانستان –، جعل من احتمال تهديد أي من الكيانات المتبقية (محور الشر) على قائمة بوش الابن للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب تجربتها الفاشلة في العراق، وحتى عندما أعلنت كوريا الشمالية فجأة عن امتلاكه أسلحة نووية لم تفعل الولايات المتحدة الأمريكية أي شيء، ونفس الشيء بالنسبة لإيران الذي بات يمثل تهديدا خطيرا لمصالحها في المنطقة.

03-ضمان أمن إسرائيل:

تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم ضمانات أمنية طويلة الأجل لدولة إسرائيل، ذلك أن بقاء الدولة الإسرائيلية يدخل ضمن المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان

1 ممتاز منسي ميلاد: الكونغرس الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحد ة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2013،ص 122.

هذا الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ تأسيس الدولة في عام 1948م[1]، ويمثل إيجاد دولة عراقية موالية للولايات المتحدة الأمريكية جانب أساسي في أمن إسرائيل، ويرجع طرح مسألة تدمير العراق في التفكير الاستراتيجي الصهيوني منذ القدم، حيث طرح هذا المشروع

دافيد بن جوريون **David Ben Gourion**أول رئيس وزراء إسرائيل مرتين على الأقل[2]، كانت الأولى من خلال مذكرة بعث بها إلى اجتماع الجنة الأعمال الصهيونية المنعقدة في بريطانيا بتاريخ 1937/ 12 / 17 وطالب فيها بريطانيا التي كانت تحتل العراق في ذلك الوقت المساعدة في ترحيل وتوطين آلاف الفلسطينيين إلى العراق ، وتجنيد الأقليات العرقية والمذهبية في المنطقة لخدمة مصالح إسرائيل، أما بالنسبة للانسحاب فترى فيه إسرائيل خطورة على مصالحها لأنه يعزز من قوة إيران وغيرها من القوى المناهضة والمعادية لإسرائيل[3].

من خلال ما سبق يمكن تلخيص بعض المكاسب السياسية التي حصلت عليها إسرائيل من تأزم الوضع في العراق فيما قبل الحرب وبعدها فيما يلي:

– القضاء على قوة عربية كبرى (عسكرية واستراتيجية...)، كانت تهدد أمن إسرائيل وتضمن لها التفرغ لمساحات أخرى بعد تفريغ الوجود العسكري للعراق وتحييده، وتمثل ذلك في طرح الملف السوري عقب الحرب وملف المقاومة الفلسطينية ومحاولة تصفية كل من يعادي المشروع الصهيوني في فلسطين أو في غيرها[4].

– احتلال العراق خطوة أولية ضمن مشروع أكبر الهدف منه تفتيت وتحجيم القوى العربية والإسلامية. – تحقيق المزيد من التنازلات العربية فيما يخص الصراع مع الكيان الإسرائيلي (التطبيع وإعادة العلاقات). – استمرار الهيمنة الإسرائيلية وقيامها بدور شرطي المنطقة، وذلك من خلال إعادة طرح مشروع الشرق أوسطية من جديد..

– تضمن الحرب الأمريكية على العراق أمن إسرائيل بعد القضاء على قوة العراق وأمنها

---

1 مادلين أولبرايت: الجبروت والجبار، تأملات السلطة والدين والشؤون الدولية ،ترجمة عمر الأيوبي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2006،ص224.

[2]Thomas Bowditch, "Policy Options and the US Withdrawal from Iraq: An Analysis of the Way Ahead", 2009, p 4,accessedon 02/02/2017, Available at: https://www.cna.org/CNA files/PDF/D0019765.A4.pdf 3- John Mueller, "The Iraq Syndrome", Foreign Affairs, Volume 84, Number 6, p 54. 4-Thomas Bowditch, Op. cit, p5.

3 علي عبد الجليل علي: الحرب على العراق ، رؤية تورانية يهودية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،2004،ص12.

[4]- Ephraim Kam, "To Iraq and Back: The Withdrawal of the US Forces", Strategic Assessment, Volume 14, Number 4, (January 2012, p 100.

المائي من خلال إمكانية الحصول على مياه العراق، وأمنها الديموغرافي من خلال إمكانية توطين الفلسطينيين في العراق، وكذا أمنها الطاقوي عبر الاستفادة من النفط العراقي.

– ترسيخ الكيان الصهيوني كواقع مقبول من خلال طرح مشروع الشرق أوسطي الذي يرمي إلى الاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني في المنطقة العربية، وطبقا للإدراك الأمريكي الرافض لقيام أي قوة عربية تكون طريقا للوحدة العربية[1].

لقد غيرت هجمات 11 سبتمبر 2001 من عالم النفط الجيواستراتيجي، فبعد احتكار الأوبك وبعض الدول المنتجة لعملية تصدير وتسعير النفط، جاءت فرصة الو.م.أ للدخول في هذه اللعبة من السيطرة على اسعار النفط وكمية انتاجه في العالم[2].

1 علي عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص 19.

2 سحر زيناتي: امريكا سياسة تضليل الشعوب ، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان ، الرياض ،2004.

خاتمـــــــــــــة

خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه النفط كمحدد للسياسة الخارجية الامريكيه تجاه منطقة الشرق الاوسط حالة العراق من 1990 الى 2003 خلصنا الى تسجيل الاستنتاجات الآتية :

- إن منطقة الشرق الأوسط تكتسي اهمية استراتيجية هامة في العالم جعلت منها محطة أنظار وأطماع القوى الدولية الكبرى وهذا راجع للموقع الاستراتيجي للمنطقة من جهة ، ومن جهة أخرى راجع للخيرات الاقتصادية العديدة التي تتمتع بها وخاصة ثروة النفط.
- ان منطقة الشرق الاوسط حظيت باهتمام كبير في النظريات الجيوبولتيكية خاصة نظرية قلب الأرض لماكندر– أن للعالم قلب من يسيطر عليه يسيطر على العالم – وهو ما تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية حيث احتلت أفغانيستان ومدت يدها الحربية والسياسية والاقتصادية للسيطرة على باقي حوض بحر قزوين وهذا قلب العالم وتلاه احتلال العراق 2003 كظهير خلفي وغني بالنفط فضلا عن كونه يمثل قلب العالم الاسلامي.
-
- إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتخوف من أن يصبح العراق قوة إقليمية في المنطقة تهدد مصالحها مدفعها لتتدخل بي حرب الكويت مع العراق بدعوى حماية مصالحها في المنطقة وأقنعت هيئة الأمم بوجوب تحرير الكويت ونجحت في تدمير القوة العسكرية للعراق وعمدت على تذمير اقتصاده عن طريق قرارات مجلس الأمن بحظر تصدير نفطه وكذا فرض عقوبات اقتصادية عليه.
- من الواضح من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أنها سعت للتحكم في الشرق الأوسط وإقامة مراكز لها هناك حيث ظهر موقفها من الغزو منذ اليوم الأول معاديا له بسبب تهديد مصالحها في المنطقة لما تحتويه من منابع للنفط.
- كان النفط ومازال عاملا مهما من عوامل عدم استقرار الدول العربية إذ يعتبر سببا في الكثير من النزاعات الإقليمية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشجعها بهدف الحصول عليه خاصة النزاع العراقي الأمريكي.
- ان هدف الولايات المتحد الأمريكية الاستراتيجي من خلال سياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط هو احتواء قوة المنطقة الاقتصادية وبالتالي احتواء المنافسين الاخرين

الذين يحتاجون النفط واحتواء قدراتهم الاقتصادية وبالتالي التأثير على قراراتهم السياسية في الساحة الدولية ولن تستطيع ذلك الا بعد ان تتحكم في ثروة النفط.

- يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة يمكن تنميتها، اذ تقدر احتياطيات البلد النفطية الغير مكتشفة بحوالي ضعف احتياطاته المؤكدة، يمكن أن تضع العراق في مقدمة بلدان العالم بالنسبة لاحتياطيات النفط، أي غير المرتبة التي يحتلها الان وهي الثالثة بعد السعودية وايران.
- لدعم هذه الاستراتيجية في الشرق الأوسط فقد ركزت الولايات المتحدة الامريكية قوتها من خلال التواجد العسكري في المناطق الاهم لوجستيا واقتصاديا من اجل التحكم في منابع النفط وهو ما تجلى في التدخل العسكري في أزمة الخليج الثانية و الحرب على العراق 2003.
- وجود القوات الأمريكية وسيطرتها على نفط العراق سيمنعان من إمكانية التفكير في استخدام النفط سواء ضد أمريكا أو اسرائيل فهي ستكون جاهزة للدفاع عنها .
- تمثل الحرب الامريكية على العراق 2003 مثال حقيقي للحروب الدولية التي هدفها النفط ،فالولايات المتحدة الامريكية عملت بكل السبل من أجل بلوغ هدفها بذرائع مختلفة.
- طالما النفط مازال المصدر الأساسي للطاقة فسيظل عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية الأمريكية ومحرك اساسي لتدخلاتها العسكرية، فأمن الطاقة خطوة استراتيجية من أجل العولمة الامريكية ،لأن السيطرة على إمدادات النفط من شأنه أن يؤدي للهيمنة العالمية.

قائمة المصـــادر و المراجـــــع

المصادر والمراجع:

أ- الكتب بالعربية :

1-احمد زكي يماني وآخرون :الوطن العربي بين قرنين دروس من القرن العشرين وافكار للقرن الحادي والعشرين،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000.

2-إدوارد ريس :التوسع الأمريكي في الخليج، ترجمة موفق الدليمي ، دار التقدم ، موسكو ، 1989 .

3-أسامة عبد الرحمان: العلاقات العربية-الأمريكية حتى الربيع العربي، القاهرة :هية النيل العربية للنشر و التوزيع،2012.

4-اقاليري مارسيل: عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة نحسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007.

5-العوض عبد الرحمان عبد الله : منظمة الأوبك التحولات الكبرى والتحدي المستمر ، الطبعة الأولى، 1987.

6-اناتولي اجاريستف : التآمر ضد العرب، ترجمة فهد كم نقش ، دار التقدم ، موسكو ، 1988 .

7-ايان تليدج: العطش إلى النفط -ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي- ، ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

8-بوب ودورد:الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، ترجمة سامي الرزاز،الفجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ،1990.

9-تشالز كيجليو و يوجني يتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة المشروع القومي للترجمة إشراف جابر، د ت.

10-جميل مطر و على الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، دراسة العلاقات السياسية العربية ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1983م.

11-جواد كاظم جواد سميسم: الصدمة والرعب ، دراسة تحليلية للحرب على العراق ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، 2011.

12-جونثان الترمان: صنع السياسة الخارجية الأمريكية ،إصدارات وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب برنامج الإعلام الخارجي،واشنطن،.

13-جيمس بيكر: سياسة الدبلوماسية، دار مجد لاوي للنشر، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1999.

14-حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر ، بيروت ،2000.

15-حامد ربيع: تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1976م.

16-حسين الرشيد: الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية، التقرير الاستراتيجي السادس ،مركز البيان للبحوث و الدراسات، 2010.

17-ختاوي محمد : النفط وتأثيره في العلاقات الدولية ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ،2010.

18-ديك تشيني: مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة فاضل جتكر، بيروت دار الكتاب العربي، 2012.

19-رضا عبد الجبار الشمري :البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي والاستراتيجية المطلوبة ، الطبعة 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، 2001 .

20-ريتشارد هايمبرغ : غروب الطاقة الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، لبنان ،2006.

21-سحر زيناتي: امريكا سياسة تضليل الشعوب ، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان ، الرياض ،2004.

22-سراج حسن محمد ابوزيد : التحكم في عقود البترول ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 .

23-سعد شاكر شبلي : الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما، عمان دار الحامد للنشر و التوزيع،2012.

24-سعد شكري شبلي : الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

25-سلام خطاب ناصري: الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية،دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي،دار شؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 2000.

26-سيد فتحي احمد الخولي:اقتصاد النفط، ط5 ، دار زهرات للنشر والتوزيع ، جدة، 1997 .

27-شارل عيسوي: التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ترجمة سعد رحمي ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1980 .

28-شاهر إسماعيل الشاهر: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق 2009.

29-صباح محمود محمد :جيو بولتيكية البحر المتوسط ، عمان ،1988 .

30-صبري فارس الهيتي : العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبولوتيكية ، عمان ، الاردن ،2005.

31-عبد الحي يحيى زلوم: حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 2005.

32-عبد العزيز محمد ربيع: صنع السياسة الأمريكية والعرب ، منشورات دار الكرمل، عمان، 1990.

33-عبد القادر فهمي: المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، القاهرة 2011م.

34-عبد الله حسين: مستقبل النفط العربي ، مركز الدراسات العربية ، بيرورت لبنان. ص15.

35-عبد المنعم عبد الوهاب :النفط بين السياسة والاقتصاد ،مؤسسة الوحد للنشر والتوزيع ، الكويت ،1977.

36-عبد المنعم عمارة: الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، ط1 ،مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، 1997.

37-علي الشرع : منظمة الأوبك ، التحولات الكبرى والتحدي المستمر ، الطبعة الاولى ، 1987.

38-علي عبد الجليل علي: رؤية تورانية يهودية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،2004.

39-علي عبد الفتاح الحاروني : العالم العربي في ولاية بوش الثانية الفوضى البناءة، دراسات إستراتيجية، العدد 1، جانفي 2006.

40-عماد يوسف و اروى الصباغ :مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط،ط1 ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 1993 .

41-فيليب سيبيل لوبيز: جيوبوليتيك البترول، ترجمة صلاح نيوف، باريس: ارموند كول،2006.

42-قاسمي السعيد: مشروع الدمقرطة في السياسة الخارجية الأمريكية ــ الأهداف والاستعمالات ــ .

43-قدري قلعجي : الخليج العربي بحر الأساطير ، الطبعة الثانية ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1992.

44-كريستوفو شير وآخرون: كذبات بوش الخمس الكبيرة، ترجمة محمود عيسى، سوسن كنعان، دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربى، 2004.

45-لطفي الخولي، الواقع الراهن و المستقبل ــ مابعد عاصفة الصحراء ــ ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة 1998 .

46-مادلين أولبرايت: الجبروت والجبار، تأملات السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2006.

47-مانع سعيد العتيبة: الأوبك والصناعة البترولية مطابع التجارة والصناعة، ط2، بيروت، 1974.

48-محمد أحمد علقة المؤمني: الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية في القرن الحادي والعشرون،أربد الاردن،2005.

49-محمد سميح عافية و أحمد عمران منصور: تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى 1977.

50-محمد علي حميد مجيد: الدور المرتقب لقطاع النفط في اعادة بناء اقتصاد العراق، كلية الادارة والاقتصاد ، كربلاء ، العراق ، بدون تاريخ

51-محمد مختار اللبابيدي: احتياطيات البترول المستقبلية في الوطن العربي ، النفط والتعاون العربي ، العدد 57، 1989.

52-محمد مغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط دار الطليعة، ط1، بيروت، 1973.

53-مصطفى الجمارنة : العرب في الإستراتيجيات العالمية، الأردن: مركز الدراسات الإستراتيجية، ، 1994م.

54-مصطفي صايج : السياسة الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية، دار قرطبة الجزائر . 2010

55-مكسيم لوفابر: السياسة الخارجية الامريكية ، ترجمة حسين حيدر ، لبنان ، دار عويدات للنشر والطباعة، 2006.

56-ممتاز منسي ميلاد: الكونغرس الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2013.

57-ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، ترجمة محمد طه بدوي مصر: مكتبة مدبولى.

58-ناظم عبد الواحد الجاسور: تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية- حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ،:مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1 ، بيروت، لبنان ، . 2007

59-ناعوم تشومسكي: الدول الفاشلة ـ إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية ، ترجمة سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007.

60-نعيم الطاهر: الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، عمان – الأردن، 2007.

61-نويل مامير و باتريك فاربياز: خطورة امريكا ، ملفات حربها المفتوحة في العراق، ترجمة ميشال كرم ، دار الفرابي ، بيروت ،2004.

62-هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2003.

63-يحيى احمد الكعكي : الشرق الأوسط وصراع العولمة .دار النهضة العربية. بيروت 2002.

ب- الكتب الأجنبية :

1-Benjamin Ginsberg, The Captive Public: How Mass Public Opinion Promote State Power, (New York: Basic Book, 1986), review in Political Science Quarterly, 1987.

2-Brigid Harrison, American Democracy Now, (Boston: Mcgraw-Hill Publisher, 2008), P.58610-Benjamin Ginsberg, The Captive Public: How Mass Public Opinion Promote State Power, (New York: Basic Book, 1986), review in Political Science Quarterly, 1987.

3-Bruce W. Jentleson, American Foreign Policy: The dynamics of choice in the 21* Century, (New York: W.W. Norten, 2nd edition, 2004.

4-Crosby H., (Too At House Abroad), Washington Quarterly, Vol. 23, No. 9 (September 1991.

5- Ephraim Kam, "To Iraq and Back: The Withdrawal of the US .
Forces", Strategic Assessment, Volume 14, Number 4, January 2012.

6-Daniel Yankelovich, Farwell To President Knows Best, Foreign Policy Affairs, American and the world, 1987.

7-Dam Bonafede, The President and the Executive Branch: Vital Centre of Action, (Washington, D.C.: Press and publications services, 1985.

8-Destler I.M., "National Security Management: What President Have Wrought", Political Science Quarterly, Vol. 95, No. 4 (Winter, 1980-1981.

9-Davis Bill,' Blood And Oil', http://www.commondreams.org

10-Foreign Policy Attitude Now Driven by 9-11 and Iraq, (Washington, D.C., Pew Research Center, 18 August, 2004)

11-John E. Rielly, American Opinion: Continuity not Reaganism, Foreign Policy, No. 50, 1983.

12-John Mueller, “The Iraq Syndrome", Foreign Affairs, Volume 84, Number 6.

13- John S. Duffield, “Oil and the Iraq War: How The United States 23/ Could Have expected to Benefit, And Might Still”, Middle East Review of International Affairs, Volume 9, Number 2 (June)2005.

14-Ishtaiq Hossain and moh'd Mohsen Saleh, American Foreign Policy and The Muslim World (BeirutLebanon, Al-Zaytouna Centre for students and Consultations, 2009.

15- Gabriel Almond, The American People and Foreign Policy, (New York Praeger, 1950); and Hans S. Morgenthau, Politics Among Nations, 5th edition, (New York: Knopf, 1973).

16-Kenneth Janda, and others, The Challenge of Democracy Government in America, (U.S.A, Houghton Mifflin Company, 31 edition, 1992.

17- Norman J. Ornstin and Mann E. Thomas, "When congress checks out", Foreign Affairs, Vol. 85, No. 6 (November/December 2006.

18-OPECannual statistical bulletin2005.tabel 9.

19-Prosser Gifford(Ed). The national Interests of United States in foreign policy (Woodrow Wilson international center for scholars, universitypress of America, 1981.

20-Robert David Johnson, Congress and the Cold War, (New York: Cambridge University Press, 2006.

21-Thomas Bowditch, "Policy Options and the US Withdrawal from /24 Iraq: An Analysis of the Way Ahead", 2009, p 4,accessedon 02/02/2017, Available at: https://www.cna.org/CNA files/PDF/D0019765.A4.pdf

ج- الرسائل الجامعية :

1-احمد سليم حسين زعرب: التغيرات السياسية الاقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الاوسط2003-2012 ، مذكرة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الازهر ، 2013.

2-احمد عارف ارحيل الكفارنه: الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.

3-خديجة محجوب محمد صالح: النفط العربي كمحدد للسياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، قسم العلوم السياسية ،الخرطوم، د.ت .

4-شكاكطة عبد الكريم : النفط في العلاقات الدولية ، دراسة حالة منظمة الاوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008.

5-عبد الله هوادف: مبدأ ترويج الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية، (أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012.

6-محمود شرقي: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق (1990-2006) رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، كلية الإعلام و العلوم السياسية .

7-مهدي فليح ناصر : إيران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة البصرة، 2000.

د- المقالات:

1-إدريس لكريني: ادارة الازمات الدولية في عالم متحول مقاربة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2003،287.

2-توفيق سعد حقي ، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد 43 .

3-جهاد مجيد محي الدين :أهمية الشرق الأوسط والمصالح الإستراتيجية الغربية في المنطقة، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، 1973.

4-حسين حافظ وهيب: إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط.

5-حمودة كمال عمرو : النفط في السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 2006،164.

6-سليم كاطع : التواجد الامريكي في الخليج العربي، الدوافع الرئيسية ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد 45، العراق 2010.

7-عزام صياح : النفط العراقي الهدف الثمين لبوس وإدارته ، جريدة المناضل ، العدد 354، 2007.

8-محمد زباري مونس : الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية ، دراسة في الجغرافية السياسية،مجلة آداب البصرة،العدد68،جامعة البصرة ، العراق ، 2014 .

9-منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. أوبك: تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون،2010.

10-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : التنقيب عن البترول في الوطن العربي ، الطبعة الثانية، 1989.

فهـــرس الموضوعات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة.....أ-د

الفصل الأول: اكتشاف النفط وتعاظم الاهمية الجيواستراتيجية للشرق الاوسط.....06-36

-المبحث الأول: الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط والمراكز الكبرى لتواجده في العالم.....6-16

-المبحث الثاني :الشرق الاوسط المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية.....17-27

-المبحث الثالث: الاهمية الاستراتيجية للشرق الاوسط والصراع الغربي على المنطقة.....28-36

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط.....38-52

-المبحث الأول : عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....38-46

-المبحث الثاني : اهمية نفط منطقة الشرق الاوسط في السياسة الخارجية الامريكية.....47-52

الفصل الثالث:النفط كمحدد للسياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق1990-2003.....54-85

-المبحث الأول : ثروة العراق النفطية.....54-62

-المبحث الثاني: السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية 1990 63-70

-المبحث الثالث : البعد النفطي للاحتلال الامريكي للعراق 2003.....71-85

الخاتمة.....87-88

القائمة البيبليوغرافية.....90-97

فهرس المحتويات.....99